الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

تقرير تربص يدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع:

التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات

عرض بعض التجارب الدولية

من إعداد الطالبات:

- بن بردي آية
- رويحة حسنية
- رويحة أميرة

تحت اشراف:

- د. عبيدلي عبد القادر

لجنة المناقشة:

د . بلحبيب عبد الكامل	أستاذ محاضر – ب –	رئيسا	جامعة الوادي
د. عبيدلي عبد القادر	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
د . زواري فرحات سليمان	أستاذ مساعد – أ –	مناقشا	جامعة الوادي

الموسم الجامعي: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل ويسعنا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام،

الى أستاذنا الفاضل:

"عبيدلي عبد القادر"

على قبول الإشراف في إنجاز هذا العمل وصبره حيث أنه لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه وإرشاداته .

نتقدم بالشكر والتقدير الى كل من ساعدنا ولو بنصيحة في إنجاز هذا العمل سوى من قريب أو بعيد .

آية، حسنية، أميرة.

اهداء

إلى الذي مني كل ما يملك ولم يأخذ جهدا في تقديم الدعم لي ماديا ومعنويا ونفسيا، حتى كنت نباتا استوى على سواقيه باذن الله وكنت الزرع الذي يعجب الزارع نباته وسر نجاحي ونور دربي . . . والدي

إلى نبع المحبة والحنان والوفاء واغلى ما أملك . . ولدتي الحبيبة

إلى من هم عزوتي وسندي في الحياة. . . اخوتي

إلى رفيق دربي . . زوجي وعائلته الكريمة

إلى من كانوا لي أوفياء . . . صديقاتي

إلى من ساهموا في انجاز هذا العمل المتواضع

حسنية

اهداء

إلى التي امدتني الحب والحنان إلى التي احترقت لكل تنير دربي التي ربتني صغيرة ونصحتني كبيرة، قرة عيني وفؤادي . . أمي الغالية

إلى الذي حصد عن دربي الأشواك ليمهد طريق العلم لي والذي بذل جهد السنين من اجل أن أعتلي سلم النجاح . . . إلى والدي الغالي

إلى الذين شاركوني أدق تفاصيل حياتي ، إلى الذين عشت معهم أجمل ايامي . . اخوتي

انتصار، احمد ، أيوب، أشرف، إيهاب .

إلى صديقاتي وأساتذتي وكل من ساهم في انجازي هذه الدراسة .

أية

اهداء

إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز . .

أمي الحبيبة

إلى من كان خير مثالا لرب الاسرة والذي لم يتهاون يوما في توفير سبيل الخير والسعادة

لي . . أبي الغالي

إلى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة أخوتي الأعزاء . . .

كم كنت لطيفا بي يا الله حين جعلت ابني كل شيء لي . . إلى ابني الغالي

شعيب

إلى أصدقائي ومعارفي واساتذتي

أميرة

ملخص:

يعتبر التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الاقتصادات النفطية التي تعد الجزائر من بينها، خاصة مع التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى العالمي، وما لذلك من آثار على أداء اقتصاد الجزائر والاقتصادات النفطية بصفة عامة.

وفي هذا الإطار تعرضنا بالدراسة والتحليل إلى دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات في بعض الدول منطلقين في ذلك من إشكالية مفادها كيف ساهم التنويع الاقتصادي تنمية الصادرات في كل من النرويج، ماليزيا، إ،ع،م.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، تنمية الصادرات، غير النفطية، الدول النامية.

Abstract:

Economic diversification is a core issue on which depends the success and continuity of development in the oil economies of which Algeria is one, especially with sudden fluctuations in oil prices at the global level, and their effects on the performance of Algeria's economy and oil economies in general.

In this context, we have studied and analyzed the role of economic diversification in the development of exports in some countries, starting from the problem of how economic diversification contributed to the development of exports in Norway, Malaysia, U.A.E.

Keywords: economic diversification, export development, non-oil exports, developing countries.

فهرس المحتويات

ملخص

شكر وعرفان

اهداءات

فهرس المحتويات ..... **I**

فهرس الاشكال والجداول ..... **III**

المقدمة..... **ب**

الفصل الأول: التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات: مفاهيم نظرية ودراسات تطبيقية

تمهيد: 1

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات 2

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي..... 2

الفرع الأول: مفهوم التنويع 2

الفرع الثاني: أهمية التنويع 5

المطلب الثاني: تنمية الصادرات..... 7

الفرع الأول: مفهوم تنمية الصادرات 8

الفرع الثاني: تعريف تنمية الصادرات..... 10

الفرع الثالث: سياسات تنمية الصادرات 11

الفرع الرابع: مشاكل ترقية الصادرات 18

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات..... 21

المطلب الثاني: دراسات سابقة أجنبية..... 26

المطلب الثالث الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة 27

خلاصة الفصل:..... 29

الفصل الثاني: الفصل التطبيقي

المبحث الأول: عينات الدراسة 31

المطلب الأول: التجربة الترويجية في التنويع الاقتصادي 32

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي..... 32

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الترويج..... 33

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي..... 37
الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي..... 37
الفرع الثاني: خطوات التنويع الاقتصادي في التجربة الماليزية 38
المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة..... 43
الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي..... 43
الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات 44
المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية..... 48
المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج..... 48
المطلب الثاني: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في ماليزيا 50
المطلب الثالث: مؤشرات حول التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة..... 53
الخاتمة..... 59
قائمة المصادر والمراجع..... 62

فهرس الاشكال والجداول

الشكل 1: استثمارات الصندوق السيادي النرويجي..... 35
الشكل 2: عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999-2018)..... 36
الشكل 3: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا..... 40
الشكل 4: هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2017..... 49
الشكل 5: هيكل صادرات ماليزيا خلال 2010 و2017..... 51
الشكل 6: وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017..... 52
الشكل 7: المساهمة في النمو الحقيقي غير النفطي بالإمارات..... 54
الشكل 8: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالإمارات..... 55
الشكل 9: تطور نسبة الصادرات حسب وجهات التصدير بالنسبة للإمارات خلال الفترة (2007-2013) 57

جدول 1: يمثل الدراسات الأجنبية السابقة لموضوع تنمية الصادرات والتنويع الاقتصادي 26
جدول 2: بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا..... 37
جدول 3: اسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في النرويج..... 48
جدول 4: تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا..... 50
جدول 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإمارات للفترة (2011- 2015) 56

مقدمة

المقدمة

تمتاز الاقتصادات التي تتنوع لديها مصادر الدخل بأداء اقتصادي أفضل من تلك التي تعتمد على قطاع واحد في توفير الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تجلت هذه الحقيقة أساسا بعد تعاقب التقلبات التي عرفتها وتعرفها أسعار النفط، وما صاحبها من تأثير على الاقتصادات النفطية، فعادة ما يكون الأداء الاقتصادي لهذه الأخيرة، يعرف تشوهات واختلالات هيكلية مقارنة بالدول التي تتنوع لديها مصادر الدخل غير أن هذه الوضعية لا ترتبط بوفرة الموارد، فهناك بعض الدول تتميز بأداء اقتصادي أفضل من أداء دول أخرى، لكن في كثير من الحالات تكون وفرة الموارد أحد أهم محددات الإخفاق الاقتصادي في هذه الدول.

في ظل الأهمية التي تتولد عن تنويع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة بكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وضمان استمرارية وديمومة نموها الاقتصادي. فقد حتم عدم الاستقرار الناتج عن تقلبات أسعار النفط على الدول النفطية، انتهاج سياسات واستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية، من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية، يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءة هذه القطاعات وترشيد أساليب إدارة الفوائض المالية.

إن الوصول إلى تنويع الاقتصاد يتأتى من خلال تفعيل أدوات السياسة الاقتصادية، بشكل عام والسياسة الضريبة بشكل خاص، فقد أصبح هدف السياسة الضريبية، تحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتماشى والسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

يعرف الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات النفطية، اختلالات في البنية الهيكلية ناتجة أساسا عن هيمنة القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي سياق انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة تراجع أسعار النفط، تسعى الجزائر

إلى تنويع اقتصادها وإعادة تشكيله انطلاقا من تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للحد من الاعتماد على النفط وتحقيق تنويع الاقتصاد، وكان من جملة تلك الإصلاحات، إصلاح السياسة الضريبية الذي كان الهدف الأساس منه إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك كون الجباية العادية تمثل إيرادة مالية مضمونة ومستقرة نسبية خلافا للجباية البترولية.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتمحور إشكالية هذه الدراسة في السؤال الجوهري الآتي:

كيف ساهم التنويع الاقتصادي في تنمية صادرات كل من النرويج، ماليزيا والامارات العربية المتحدة؟

المعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، وما هي مؤشرات قياسه؟

2. ما السياسات التي تعتمدها الدول النامية بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي؟

3. ماهي السياسات التي اعتمدتها كل من النرويج، ماليزيا والامارات العربية المتحدة لتنويع اقتصاداتها وهل ساهم ذلك في تنمية صادراتها؟

4. ما علاقة التنويع الاقتصادي بتنمية الصادرات؟

فرضيات الدراسة:

لقد أفضت القراءة الأولية للموضوع إلى الانطلاق من الفرضيتين التاليتين:

أدت سياسة تنمية الصادرات في الدول النامية إلى التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

ساهم التنويع الاقتصادي في تنمية صادرات كل من النرويج، ماليزيا والامارات العربية المتحدة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة لعل أهمها يكمن في الدور الذي يكتسيه التنويع الاقتصادي في الدول النامية في اختيار البدائل الأفضل للتقليل من الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط؛

خاصة بعد التراجع الذي عرفته أسعار النفط على المستوى العالمي، وما كان لذلك من آثار بالغة على اقتصادات الدول المصدرة للنفط، فتحقيق التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة للتخلص من التبعية النفطية، والأكثر ضرورة من ذلك، هو البحث عن أنسب الآليات والسياسات الكفيلة بتحقيق التنويع.

لعل تنمية الصادرات إحدى السياسات الكفيلة بتحقيق التنويع الاقتصادي، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في تعبئة الموارد وتمويل التنمية بعيدة عن الموارد النفطية التي تتصف بالزوال.

بالتالي تعتبر هذه الدراسة مساهمة جديدة تضاف إلى سلسة الأبحاث المقدمة في إطار دراسة اقتصاد الدول النامية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها في الآتي:

تقييم مسار تنمية الصادرات في الجزائر؛

الوقوف على مختلف السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق استراتيجية تنويع اقتصادي؛

التعرف على توجهات السياسة التنموية في الدول النامية ومدى إسهامها في تحقيق تنويع الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع بسبب:

أهمية موضوع التنويع الاقتصادي في رسم النموذج الاقتصادي الجديد في الاقتصادات غير النفطية، والرغبة في تحليل واقع بعض الدول النامية، مع محاولة معرفة علاقتها بتنمية الصادرات.

منهج الدراسة:

إن طبيعة موضوعنا محل الدراسة، فرض علينا الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدارسة عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع؛

المنهج التحليلي، وذلك خلال استعراض واقع التنويع الاقتصادي في بعض الدول؛

هيكل الدراسة:

لضمان الإحاطة بجوانب الموضوع جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع وإشكاليته وفصلين تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج الدراسة وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، وجاء فصلا هذه الدراسة على النحو التالي:

الفصل الأول: بعنوان "التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات: مفاهيم نظرية ودراسات تطبيقية" يتناول مختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته، وذلك من خلال مبحثين، حيث جاء المبحث الأول حول مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي وتنمية

الصادرات، والمبحث الثاني دراسات سابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات.

وبخصوص الفصل الثاني تناولنا بعض العينات لبعض الدول وتم استعراض تجارب دولية في مجال تنويع الاقتصاد، فتم التركيز على تجربة كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الأول:

التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات:

مفاهيم نظرية ودراسات تطبيقية

تمهيد:

تلجأ البلدان الى التنويع الاقتصادي من اجل رفع مساهمات القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما في الدول النامية التي لا تزال تعتمد على مساهمة النشاطات الريعية في تكوين اجمالي الناتج الداخلي.

وتعتبر الصادرات هي البضائع، والخدمات المنتَجة في بلد واحد، والتي يتم شراؤها من قبل المقيمين في بلد آخر، ولا تعتبر معرفة نوعية هذه البضائع، أو الخدمات، أو كيفية إرسالها من الأمور المهمة ؛حيث يمكن أن يتم إرسال هذه البضائع عبر الشحن، أو حملها في الأمتعة الشخصية على متن الطائرة، أو إرسالها عبر البريد الإلكتروني.

وفي هذا الفصل سنتعرف على ماهية التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات، وكذلك التطرق لمجموعة من الدراسات سابقة عربية وأجنبية تناولت نفس موضوعنا، وقد ينقسم الفصل على مبحثين اثنين هما:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، والأهمية التي حظي بها، إضافة إلى الأهداف التي يسعى إليها.

الفرع الأول: مفهوم التنويع

وردت العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي حيث تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربطه البعض بالإنتاج و مصادر الدخل يربطه الآخرون بهيكل الصادرات السلعية، حيث يرتبط التنويع بالسياسات التنموية التي تهدف للتقليل من الاعتماد على مورد واحد وتنويع القاعدة الانتاجية من خلال توجيه الاقتصادي نحو قطاعات أو أسواق متنوعة لتقليل مخاطر الاعتماد على منتج واحد يتخلله تقلبات في أسعاره يعرف التنويع الاقتصادي: "على انه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الانتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصادي، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل الأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل.

ومن ناحية ثانية يعني التنويع الاقتصادي: "عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات"[1].

[1] احمد عدنان الطيط؛ أنيس عمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوّغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2018، ص26.

كما ومن ناحية أخرى ينظر إليه: "على انه استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة الاقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة، وتطوير البنى التحتية، والاستثمار في المجالات ذات الانتاج الحقيقي. كذلك يعني إيجاد مصادر إضافية غير نفطية للعملة الاجنبية والايرادات الموازنة العامة، وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الانتاجية/الخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدا عن الاستخدام الحكومي"[1].

وينصرف معنى التنويع إلى: "الرغبة في تحقيق عدد اكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الانتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد مستديم".

ويمكن أن يكون التعريف التالي أكثر إجمالا من التعريفات السابقة: "هو توسيع للقاعدة الاقتصادية اقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام".

كما يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها[2]:

1. التنويع العمودي (الرأسي): هو استخدام مخرجات نشاط كنحاس خام لتكون مدخلات لنشاط آخر كأسلاك كهربائية، لرفع القيمة المضافة للمنتج باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة، أو ما يسمى بالروابط الأمامية وبالروابط الخلفية؛

[1] المرجع السابق، ص 27.

[2] إسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، 2019، ص 41.

2. التنويع الأفقي: وهو خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة كالتعدين، الطاقة و الزراعة؛

3.التنويع الجانبي: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلاله إنتاج منتجات جديدة العالقة لها بالمنتجات الحالية و تستهدف أسواقا جديدة؛

4.التنويع الشامل: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة؛

5.التنويع الجغرافي: والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة **(**تصدير المنتجات**)** والتكيف مع تغيرات بيئة الانتاج الجديدة؛

5.التنويع المالي: وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.

ويمكن الاستناد إلى المؤشرات والمقاييس الآتية لتقويم سياسات التنوع الاقتصادي وتقدمها:

√ معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لقطاع الموارد الطبيعية مقابل القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الاجمالي، فضال عن نمو و/أو تقليص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع؛

√ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الموارد. ومن المفترض أن يحد التنويع من عدم الاستقرار فيه هذا مع مرور الزمن؛ تطور حجم العمالة

بمجملها حسب القطاع. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس أو أن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛

√ نسبة الصادرات من غير الموارد الأولية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير الموارد الأولية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات من غير المواد الأولية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة. إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار صادرات الموارد الأولية مثل النفط؛

√ مقاييس أخرى، مثل نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى إجمالي الإيرادات، ونسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع العام، ومقاييس الإنتاجية، ومقياس تنوع وجهة الصادرات[1].

الفرع الثاني: أهمية التنويع

تظهر أهميته من خلال تحاشي المشاكل التي تكون اقتصاديات الدول الريعية عرضة لها باعتبارها تعتمد بصورة كبيرة على إيرادات مورد وحيد، والمتأتي من امتلاكها للموارد الطبيعية (النفط، الغاز،..) ما يؤدي إلى ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الانتاج، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تهتم بالتوزيع دون الانتاج. وباعتبار الموارد الطبيعية ناضبة وغير متجددة ما يلزم الدولة النفطية عاجلات أم آجالا حتمية التنويع لتوزيع الخطر لتفادي أي مشاكل ناتجة عن تقلبات أسعاره في الأسواق الدولية، وذلك من خلال دراسة تجارب السابقة للدول سواء الناجحة أو الفاشلة فالأولى تفيدنا في النجاح والثانية تفادي الاستراتيجيات التي تسببت بفشلها.

[1] إسماعيل صاري، المرجع السابق، ص42.

وبالتالي تكمن أهمية التنويع في ما يلي:

احتلت مسألتي النمو والتنويع مكانة هامة في تاريخ الفكر الاقتصادي، حيث تدور جميع تفسيراتهم حول النمو وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنويع الاقتصادي أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان، خاصة النفطية وذلك لسببين: أوالهما تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط ال يولد فرص عمل، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاعات الانتاجية التي من شانها خلق فرص عمل وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

يرتبط توازن استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، ولذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة وذلك من خلال تفعيل القطاعات الانتاجية الأخرى بحيث تكون لها نفس مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ومن جهة أخرى يؤدي ذلك إلى تشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير الكفاءات من رأس مال بشري، وتكنولوجيا، ومؤسسات إدارية، وبيئة اجتماعية منافسة. وباعتبار النفط مادة ناضبة يستلزم وجوب إنشاء قاعدة إنتاجية بديلة تهتم بالإنتاج في القطاعات الأخرى غير النفط، كقطاع الصناعة التحويلية، الزراعة أو الخدمات.

وعلى هذا الأساس يستلزم على كل دولة ريعية مهما كان القطاع التي تعتمد عليه تنويع مصادر إيراداتها من خلال التركيز على بقية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة التحولية والخدمات.

وكذلك الاهتمام بالسياحة وذلك لتجنب مشاكل المورد الغير متسم بصفة الاستقرار نتيجة التقلبات في أسعاره[1].

[1] إسماعيل صاري، المرجع السابق، ص43.

ثالثا: الأهداف

التنويع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول النفطية، وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية التي تستفيد منها الدول التي تتبع إستراتيجية التنويع الاقتصادي فيما يلي[1]:√ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية؛

√ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والايرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛

√ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

√ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

المطلب الثاني: تنمية الصادرات

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر.

[1] طارق العناني، رضوان ربيع، التنويع الاقتصادي واثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفتره من 1990-2014. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2018، 9.العدد الأول، ص67.

وفي الموضوع الذي سنتناوله في بحثنا هذا كما هو مشار إليه حول عملية التنمية ونخص بالذكر تنمية الصادرات.

وعليه، فسنقدم جملة من المفاهيم التي ترتبط بهذا المفهوم.

الفرع الأول: مفهوم تنمية الصادرات

نتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على التنمية والصادرات ثم التعرف على المقصود بتنمية الصادرات في الفروع التالية:

أولا: تعريف التنمية والعوامل المساعدة عليها

1. تعريف التنمية:

تعددت التعاريف حول التنمية ويمكن ذكر منها ما يلي:

تعرف التنمية بأنها: عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية.

كما تعرف بأنها: الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته.

وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة[1].

2. العوامل المساعدة على التنمية

ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية:

- **العوامل الذاتية:** وتتلخص فيما يلي:

1- الإيمان بإمكانية الإصلاح والتقدم أي بإمكانية تغيير أنماط الحياة السائدة.

[1]. السبتي وسيلة، **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004/2005، ص ص03، 04.

2- الطوعية والعون الذاتي: أي توافر الهيئات الطوعية القادرة بتعاونها مع الأجهزة الحكومية على تحقيق التقدم بكل حرية.

3- التحفيز والاستثارة: أي تحفيز الأفراد واستثارة جهودهم للمشاركة في عملية التنمية.

4- الخدمة والتضحية بالذات: أي قيام الأفراد والقائمين على التنمية بأدوارهم وواجبهم.

- **العوامل الموضوعية:**

1- أن تصدر برامج التنمية عن الحاجات الأساسية للمجتمع استجابة لحاجات الأفراد.

2- قيام عملية التنمية على أساس من التوازن في كافة المجالات الوظيفية.

3- أن تهدف برامج التنمية إلى زيادة فعالية مشاركة الأفراد في شؤون مجتمعهم المحلي.

4- اكتشاف وتدريب القيادات المهنية المحلية فحسب، وأن القيادات الشعبية قد يكون لها من الفعالية ما يفوق القيادات المهنية.

5- ضرورة التركيز على مساهمة الشباب والنساء في برامج التنمية من خلال برامج التربية ونوادي الشباب وأجهزة رعاية الأمومة والطفولة والجمعيات.

6- تبني تنمية متوازنة على المستوى الوطني[1].

ثانيا: تعريف الصادرات وكيفية زيادتها

1. تعريف الصادرات:

وهي منتجات من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة وتقوم بنقلها إلى دول أخرى وببيعها في الأسواق الدولية، وهي نوعان:

- **صادرات منظورة:** وهي المنتجات التي تُصدر للخارج، ويُقدر سعرها بالسعر التي وصلت به إلى الميناء المشحون.
- **صادرات غير منظورة:** وهي الخدمات التي تقوم بها المؤسسات المحلية في الدولة، أو ما يدفعه الأفراد إلى الأجانب كالنفقات التي ينفقها السائحون أثناء إقامتهم في الدولة

[1]. السبتي وسيلة، مرجع سابق، ص،ص04، 05.

المضيفة، كما أن الدول التي تبيع منتجات للخارج أكثر مما تشتري من الدول الأخرى تسمى "**مُصدر صافي**"، وذلك بسبب ماتعاني منه من فائض تجاري، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين وألمانيا من أكبر البلاد المصدرة في العالم[1].

2. كيفية زيادة الصادرات:

يمكن للبلدان زيادة الصادرات من خلال ما يلي:

- زيادة الحماية التجارية: عن طريق عزل الشركات من المنافسة العالمية لفترة من الوقت، من خلال رفع التعرفة الجمركية، والضرائب على الواردات؛ مما يجعلها أكثر تكلفة.
- اتباع استراتيجية الإعانة التجارية، ويتم ذلك من خلال تقديم الحكومات إعانات للصناعات الخاصة بها، حيث تؤدي إلى خفض تكاليف الأعمال حتى تتمكن من خفض الأسعار.
- اتباع استراتيجية الاتفاقيات التجارية: من أجل تعزيز الصادرات، وبمجرد خفض سياسة الحماية التجارية للجميع سيكون من الحكمة تخفيض الرسوم الجمركية نتيجةً لذلك.
- زيادة الصادرات عن طريق خفض قيمة عملة الدولة، حيث تخفض بعض البلدان قيمة عملتها، وبالتالي تقل أسعار البضائع[2].

الفرع الثاني: تعريف تنمية الصادرات

تعرف هذه الاستراتيجية على أنها: مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة، بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها، بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية[3].

---

[1]. مازن الدواسري، الصادرات والواردات، متاح على الرابط: https://trading-secrets.guru، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/18، على الساعة: 20:11.

[2]. **مفهوم الصادرات والواردات**، متاح على الرابط: https://www.noor-book.com/tag، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/20، على الساعة: 20:29.

[3]. محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006 ، ص34.

وتعرف أيضا على أنها: مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة[1].

الفرع الثالث: سياسات تنمية الصادرات

عدة سياسات وآليات يمكن أن تسهم في تنمية الصادرات يمكن إجمالها في الفرعيين التاليين:

أولا: السياسات الإجرائية (قصيرة المدى)

وهي عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

1. سياسة الدعم والإعانات:

بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات في تنمية صادرات العديد من الدول في الماضي، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة الجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وانضمام كثير من الدول إلى منظمة التجارة العالمية، أما أهم أشكال الدعم فتتمثل في الدعم المالي المباشر، الاستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير، وتقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية والدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية ولضمان فاعلية الدعم وتقليل الآثار التشوهية الناتجة عنه، فإن الإطار العام لسياسات دعم الصادرات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار:

- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك.
- حجم الدعم عن السلع التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- مرونات العرض في الدول المصدرة ومرونات الطلب في السوق المستوردة عند تحديد معدل الدعم.
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة.

[1]. محمود حامد عبد الرزاق، مرجع نفسه، ص34.

- الاتفاقيات والتفضيلات الجمركية[1].

2. السياسات الجمركية:

هناك العديد من الأساليب والأنظمة الجمركية التي ستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية أشهرها:

- **نظام الدروباك:** وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير.
- **نظام السماح المؤقت:** أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة.
- **نظام الإيداع:** ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة.
- **المناطق الحرة:** والهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الاستثمار الموجهة للتصدير والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج[2].

ويتوقف نجاح المناطق الحرة بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا الضريبية وغير الضريبية التي تمنح للمستثمرين على جودة البيئة الاستثمارية التي تتطلب توفر متطلبات الاستثمار من بني تحتية، مؤسسات وتنظيم إداري جيد، ولكي تحقق المناطق الحرة التنمية المنشودة لقطاع الصادرات فإنه يجب مراعاة الآتي في تصميم السياسات والأدوات التحفيزية:

- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المناطق الحرةّ إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق الخارجية والأسواق المحلية.

---

[1]. مصطفى بابكر، **الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات**، مجلة جسر التنمية، العدد خمسون، السنة الخامسة، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس /أفريل 2006، ص05.

[2]. مولاي عبد القادر، **التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص24.

- عدم منح الترخيص لإقامة صناعة تصديرية في المناطق الحرة قبل التأكد من وجود وجاهزية أسواق التصدير للسلع المنتجة.
- تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي.
- تشجيع الصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الوطنية الإدارية والفنية.
- تشجيع الصناعات التي تتميز باستغلال وفرات الحجم[1].

3. السياسات التوجيهية:

تتمثل السياسات التوجيهية في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية .إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وبالتالي فإن دور الدولة في هذا الجانب لا يقل أهمية عن دورها في إطار السياسات التجارية التقليدية[2].

4. بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري:

يتميز التصدير بأنه نشاط يعتمل مع كافة قطاعات النشاط الاقتصادي في الداخل، ويتعامل كذلك مع متغيرات الأسواق العالمية، ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الاختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج ونهاية بتقديمها إلى السوق العالمي مروراً بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف، والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتأمين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى

[1]. مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص06.

[2]. نفس المرجع، ص06.

الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية، لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق[1].

ثانيا: السياسات الاستراتيجية لدعم الصادرات

تستخدم السياسات التجارية والصناعية استراتيجيا لتحقيق أهداف رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات وقد تضمن الأدب الاقتصادي العديد من الاستراتيجيات التي طرحها منذ الخمسينات، تحت تأثير التغيرات السياسية التي طرأت على أغلب الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية من جانب، ونوعية واتجاهات العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية من جانب آخر.

فقد بدأت الدول النامية بداية سياسية التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم انتقلت هذه الدول إلى الأخذ باستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات وفي ما يلي استعراض لأهم لهذه الاستراتيجيات:

1. استراتيجية الإحلال محل الواردات(التوجه نحو الداخل):

ويقصد بها قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج[2].

وتعتمد هذه السياسة على إتباع مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعة الإحلال محل الواردات التي خلقت في ظل

[1]. عبد الحميد رضوان، مطر أحمد: **سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير سياسات تنمية الصادرات**، وزارة التجارة الإماراتية، العدد01، 2009، ص04.

[2]. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية(الحوافز والعوائق)**، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص22.

الحماية الجمركية، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تخفيض الواردات وإحلال الصناعات الوطنية محلها، وإيجاد أسواق ومحصنة للمنتجات الوطنية ضد قوى المنافسة الأجنبية[1].

2. استراتيجية تشجيع الصادرات (التوجه إلى الخارج):

تبنت العديد من الدول سواء النامية أو المتقدمة استراتيجية تعتمد على التصدير واعتبرته قضية مصيرية، بعد ما تأكد أثرها الواضح في دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما شكلت الآثار السلبية والنتائج المحدودة لسياسة الإحلال محل الواردات حافزاً لتبني استراتيجية جديدة للتغلب أولاً على المشكلات التي نجمت عن تلك الاستراتيجية وثانياً السعي إلى تحقيق المزيد من النمو وبالتالي التنمية.

وتعرف سياسة تشجيع الصادرات على أنها: مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادرات بالشكل الذي يسمح بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق العالمية[2].

وعلى العموم فإن استراتيجية تشجيع الصادرات تتمثل في الإجراءات والوسائل التي من شأنها زيادة الصادرات نحو الخارج ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

* إعفاء جمركي وضريبي على المدخلات المستوردة اللازمة للمنتجين المصدرين.

*إعفاء من الضرائب المحلية المباشرة وغير المباشر على الأنشطة التصديرية.

*منح ائتمان استيرادي من أجل دعم استيراد المدخلات الوسيطية اللازمة لصناعات التصديرية، ودعم مباشر للسلع المصدرة[3].

---

[1]. مجدي أحمد أحمد السوربجي، **أثر سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، (د.س.ن)،ص12.

[2]. مصطفى محمد عز العرب، **سياسات وتخطيط التجارة الخارجية**، ط1 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1977، ص171.

[3]. أنور عطية العدل، **التنمية الصناعية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987 ، صص263، 264.

3. استراتيجية الجمع بين إحلال الواردات وتنمية الصادرات (أو المختلطة):

يرى بعض الكتاب والمفكرين أنه من الممكن الجمع بين استراتيجيتين إحلال الواردات وبناء الصادرات في آن واحد وأن المزج بينهما قد يولد استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية تتلافى السلبيات في كل منهما، وساد هذا الرأي في بعض الدوائر الفكرية في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) وأوروبا الشرقية، ورأى أن حل مأزق التصنيع في البلاد المتخلفة إنما يرتكز على شعبتين:

- إقامة فروع تصديرية للصناعات التحويلية ذات آثار عميقة على الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى توسيع السوق المحلية.
- المضي في توسيع إحلال الواردات، بحيث يمكن أن يتطور في مرحلة ثانية إلى التصدير، وهو ما حدث بالفعل في صناعة المنسوجات إلى باكستان.

إن هذه الاستراتيجية من الوجهة النظرية يمكن أن تكون مقبولة لكنها واقعياً لن تخلص البلاد المتخلفة من تبعية صناعتها للدول الرأسمالية المتقدمة لأن اتجاهاتها ستكون من الخارج وليس من الداخل، وعليه يتم إهمال السوق المحلية وضرورات توسعتها والتبعية ستكون في الإنتاج والتكنولوجيا وحركات رؤوس الأموال والتجارة وغيرها[1].

4. استراتيجية التسويق الدولي للمنتوجات الزراعية:

اكتست الزراعة منذ القديم أهمية قصوى لدى الحضارات القديمة عند البابليين والآشوريين، المصريين وغيرهم وتتابعت تلك الأهمية، حتى أعتبرها الفيز وقراط (الطبيعيون) بأنها مصدر الثروة وما عداها فهي أنشطة عقيمة، ومع تطور الزراعة وتطور أساليبها تغيرت أهميتها وتغيرت أهدافها كذلك والتي يمكن أن نلخص أهمها في ما يلي:

[1]. إسماعيل بن محمد قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص186.

- إن الزراعة مصدر لإنتاج الغذاء وتأمين حاجات السكان المتزايدة من المواد الغذائية بما يضمن سلامتهم الصحية وعدم تعرضهم للأمراض الناجمة عن سوء التغذية ويستمر نشاطهم الإنتاجي في مختلف فروع، كما يبعدهم من الاعتماد على الخارج.
- لما كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي لمعظم الدول النامية والمهنة الأساسية ومصدر معيشتهم فإن تطويرها سيزيد من فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة سكانها، ويخفض من تيار هجرة المجتمع الريفي نحو المدن.
- ارتفاع فوائض الإنتاج الزراعي سيؤدي لتلبية احتياجات الصناعة التحويلية الخفيفة، كما يوجه جزء منها للتصدير لتحصيل العملة الصعبة[1].

[1]. خوري عصام، سليمان عدنان، **التنمية الاقتصادية :دراسة في التخلف والتنمية**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995، ص ص260- 265.

الفرع الرابع: مشاكل ترقية الصادرات

يبقى الاقتصاد الجزائري يسجل حالات ضعف في مجال التصدير خارج المحروقات ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أولا: المشاكل التنظيمية

تلاقي الصادرات خارج المحروقات مشاكل محدودة تمس بالجانب التنظيمي لعملية التصدير، من ذلك يمكن ذكر مسائل منها ما يتعّلق بالإجراءات الإدارية وبطئها، بسبب غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كلّ الدوائر والمستويات والمصالح والإفراد، كذلك تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها ونظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

ثانيا: المشاكل الهيكلية

وتتمثل في جانبين هما نوعية المنتوج المصدر وأسعار المنتجات المصدرة كما يلي:

1. النوعية: تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة والنوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية والأمثلة على ذلك كثيرة، يمكن القول أن نقص النوعية يرجع إلى أسباب تمس بطبيعة سير الجهاز الإنتاجي الذي يعتمد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبالتالي عملية الاحتكار، ونجد أن عملية الاحتكار أو شبه الاحتكار تنجر عنها مساوئ عديدة وكبيرة تؤثر في نهاية الأمر على جودة المنتجات والخدمات بالسلب[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأسباب الكامنة وراء رداءة النوعية في القطاع العام والخاص كلٌّ على حد السواء هو قيام بعض المؤسسات الإنتاجية بعرض سلعها بدون دراسة مسبقة لذوق المستهلك، بدون دراسة الطلب، كذلك بدون أي دراسات أو تدقيق للإمكانيات توزيع و تسويق هذه السلع.

[1]. بن حمود سكينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر1986-1995**، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص ص215- 218.

2. الأسعار: إن ارتفاع أسعار بعض المنتجات الجزائرية المصدرة إنّما هو ارتفاع الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية كذلك انعدام قنوات التوزيع[1].

ثالثا: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي

يتميز المحيط المؤسساتي التشريعي للصادرات للمبادلات خارج المحروقات بالخصائص التالية:

- التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات مما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة، خاصةً من طرف الديوان الوطني لترقية باعتباره هيئة أصبحت توجه استراتيجيات مختلف الأعوان (PROMEX) التجارة الخارجية الاقتصاديين في مجال التصدير وهو الوسيط أين تتقاطع فيه انشغالات أهم مراكز التأثير والقرارات في مجال التجارة الخارجية وفشله لحد الآن في إنشاء شبكة معلومات وطنية تمكن من توفير المعلومات القانونية والتشريعية الدقيقة والموحدة عن الهيئات والمؤسسات الاقتصادية لتصبح إحدى الأدوات الرئيسية في مجال اتخاذ قرارات تخص ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير لاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية[2].
- وجود تنظيم وتنسيق غير كافي بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.
- سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.

---

[1]. بن حمود سكينة، مرجع سابق، ص218.

[2]. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد01، الجزائر، 2002، ص14.

- ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير (بسبب نقص الخطوط الموجه للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط)[1].

[1]. وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص14.

المبحث الثاني: دراسات سابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات

يعد تنويع القاعدة الإنتاجية من أهم الأهداف الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدول وخاصة الدول النفطية منها، وذلك لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، لذا حدثت العديد من النقاشات بين الاقتصاديين حول سياسة التنويع الاقتصادي ومدى أهميتها، وقد قادت هذه النقاشات إلى تعدد تعاريف للتنويع الاقتصادي.

وعليه، فيعرف التنويع الاقتصادي (ECONOMIC DIVERSITY) على أنه: عملية إحداث تغيرات هيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الإنتاجية التي ترافق النمو الكمي بهدف تحقيق الرفاهية أو تنويع مصادر الدخل عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المختلفة[1].

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على الدراسات السابقة التي عنت بموضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دراسات سابقة عربية

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بالموضوع قيد الدراسة، أو ذات العلاقة ببعض جوانبه نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

الفرع الأول: علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي[2]

للباحث عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، جامعة أم القرى، 1427 هـ، وهدف البحث هو قياس علاقة الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي ومدى قدرة إسهام القطاع الصناعي في تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر دخل الدولة، أما فيما يخص منهجية البحث فيقوم هذا

[1]. عدنان فرحان الجوارين، مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي، متاح على الرابط: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-9f03-99e74a89623b، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2021/05/26، على الساعة: 05:56.

[2] عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي، جامعة أم القرى، 1427هـ.

الباحث بفحص طبيعة العلاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية معتمدة على المنهج التحليلي باستخدام اختبار دوربن – واتسون(Durbin and Watson test) لاكتشاف إمكانية وجود علاقة بين النمو الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وفي هذه البحث التي استخدم فيها الباحث اختبار دوربون – واتسون لتحديد طبيعة العلاقة بين الصادرات الصناعية ونمو الناتج المحلي غير النفطي من عام1985 – 2004م ومقارنتها بطبيعة العلاقة بين نمو الصادرات النفطية والناتج المحلي الإجمالي، وكانت النتيجة أن نمو الصادرات النفطية ذات أثر مباشر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بينما كانت النتيجة سلبية بالنسبة لأثر نمو الصادرات الصناعية على نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

ومن أبرز التوصيات الاهتمام بالصناعات الرأسمالية مثل الصناعات المعدنية لكونها من دعائم استدامه النمو ومجال خصب لتطوير التقنيات الوطنية وتجسيدها في سلع إنتاجية، مع توجيه خاص وتحويل مستهدف نحو(اقتصاد المعرفة) المتمثل في الصناعات الكثيفة الاستخدام لكل من التقنية ورأس المال والتي تتميز بالمقدرة على إعطاء دفعة قوية لصناعات أخرى عديدة وقادرة على أن تعزز من فاعلية الميزات التنافسية التي أصبحت ذات أهمية على الصعيد الدولي تفوق أهمية الميزات النسبية.

الفرع الثاني: دور الصادرات السودانية غير النفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال الفترة من1995 -2005[1]

للباحثة سناء إبراهيم محمد، (بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، وتهدف الباحثة إلى إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم التنمية الاقتصادية والتعرف على أسباب تراجع دور الصادرات غير البترولية في الاقتصاد السوداني والاتجاه للاعتماد كليا

[1] سناء إبراهيم محمد، دور الصادرات السودانية غير النفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال الفترة من 1995–2005، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

على الصادرات البترولية ومعرفة مخاطر التمويل والخدمات التي تقدمها شركات التأمين للتقليل من تلك المخاطر وتسليط الضوء على المشاكل التي تواجه المصدرين ومحاولة الوصول إلى حلول لتلك المشاكل، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتاريخي.

وقد خلص البحث لعدة نتائج أبرزها أن الدول النامية تعاني من مشاكل واضحه في حصولها علي التمويل اللازم لتطوير عمليات التجارة الخارجية وذلك نسبة لارتفاع نسبة المخاطر في تلك الدول، وقد أدت السياسات التي اتبعت بعد التحرير والتي هدفت إلى تشجيع الصادر وتوسيع قاعدته مع تحديد سعر صرف واقعي ومحدد إزاء تكاليف الإنتاج والتصدير إضافة إلى نجاح سياسة التجنيب المطبقه منذ مايو 2005 ومن أهم السلع التي تأثرت بسياسة التجنيب اللحوم(من ناحية زيادة الكميات)، الصادرات الصناعيه، الأبقار والخضر والفاكهة، وقد أدى تنازل بنك السودان المركزي عن نصيبه في حصيلة الصادر لصالح البنوك التجارية والمصدرين إلى تمويل بعض السلع الإستراتيجية إضافة لفك الاختناقات عن بعض السلع وزيادة صادراتها وأن البيانات والمعلومات تشكل احد الحلقات المفقودة في نشاط الصادر الحالي، وتتلخص اهم مشاكل الصادرات السودانيه غير النفطية في عدم وجود البنية التحتية اللازمة لقيام مشروعات الإنتاج الموجهة نحو الصادر وعدم ثبات السياسات الخاصة بسعر الصرف، ويواجه قطاع الصادر ضعف في نوعية المصدرين من حيث الكفاءة المعلوماتية والإدارية.

الفرع الثالث: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية[1]

من اعداد بلعما أسماء وبن عبد الفتاح دحمان، يهدف البحث إلى دراسة موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، وكذا البحث في طبيعة مشاكل ومحددات تنويع الاقتصاد الجزائري، وصولا استراتيجية إلى محاولة صياغة لتنويع موارد ومداخيل الاقتصاد الوطني.

[1] بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2018.

وقد خلصت الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر، تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

وخلصت إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الاهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

وتبين من خلال تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي أن الاقتصاد الجزائري لايزال في تبعية للقطاع النفطي، ولم يعرف بعد مستوى التنويع الاقتصادي؛ وعليه يتبين أن العمل على وضع استراتيجية لتنويع القطاعات خارج المحروقات يعتبر ضرورة حتمية ويمثل تحديا يجب رفعه لتقليص درجة التبعية للمتغيرات الخارجية؛ الجزائر في حاجة إلى تنويع محفظة أصولها الوطنية وقاعدتها الإنتاجية، وادارة ثرواتها إدارة كفؤة وتوجيه استثماراتها في مجالات متنوعة، وكذا إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية ودعمه وتشجيعه ضمن بيئة عمل مرنة ومحفزة.

الفرع الرابع: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديم[1]

اعداد الباحثان ضيف أحمد وعزوز أحمد، وخلصت الدراسة إلى ان التنويع الاقتصادي في الجزائر، وبالاعتماد على التحليل السابق، يمكن القول بأنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنويع الاقتصادي حسب مؤشر هرفندل–

[1]ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، 2018.

هيرشمان (HIRSHMAN– HERFINDAL) ،والذي كان يتبع في تغيراته تغيرات أسعار البترول مما يؤكد هيمنة قطاع المحروقات في الإنتاج المحلي الإجمالي، أما بقية القطاعات الأخرى التي تمثل جزء معتبر من الإنتاج المحلي الإجمالي فهي قطاع التجارة والخدمات وقطاع الأشغال العمومية، أما القطاعين الذين يعتبران في الأصل ركيزة أي اقتصاد والمتمثلان في الصناعة والزراعة فكانت نسبتهما ضعيفة. وهذا ما يدل على هشاشة وضعف الاقتصاد الوطني، كما لاحظنا ضعف مساهمة القطاع السياحي مقارنة بالدول المجاورة، حيث مثلت اصغر نسبة مساهمة لمختلف القطاعات الأخرى.

أما فيما يخص القطاع الخاص فيستحوذ على خمسة قطاعات والمتمثلة في (الفلاحة، التجارة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، النقل والاتصالات)، والقطاع العام يستحوذ على قطاعي المحروقات، والأشغال العمومية البترولية، والصناعة خارج المحروقات. ويعتبر قطاع المحروقات قطاع حساس جدا، ولهذا السبب لم يفتح مجال الاستثمار في هذا القطاع للقطاع الخاص، أما القطاع الصناعي فلا يزال يخضع للقطاع العام، وهذا ليس كسياسة معتمدة من الدولة وإنما لضعف الإمكانيات لدى القطاع الخاص رغم المجهودات المبذولة في دعم هذا القطاع. رغم أن القطاع الخاص يستحوذ على معظم القطاعات إلا أن حصته من الإنتاج لا تزال ضعيفة وذلك لأن معظم الإنتاج المحلي الإجمالي ناتج من قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: دراسات سابقة أجنبية

لقد تعرضت الكثير من الدراسات لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي وكذا ضرورة تنميتها انطلاقا من العلاقة والارتباط بين القطاع التصديري ورفاهية المجتمع، وفي ما يلي عرض أبرز هذه الدراسات الأجنبية التي لها علاقة بموضوع البحث:

الجدول التالي يمثل أهم الدراسات السابقة التي شملت أو قاربت أو تطرقت في أجزاء منها على موضوع تنمية الصادرات والتنويع الاقتصادي بطريقة أو بأخرى.

جدول 1: يمثل الدراسات الأجنبية السابقة لموضوع تنمية الصادرات والتنويع الاقتصادي

الرقم	صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	النتائج
01	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال فترة واحدة من 1953 إلى1963	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني	النتائج تدعم انتهاج استراتيجية تنمية الصادرات
02	Maizels 1968	زمنية سلسلة دول تسع تشمل من الفترة خلال 1962إلى 1950	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
03	Michaely1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة من 1950إلى1973	اختبار الارتباط بين نمو متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات

04	Fajana 1979	سلاسل زمنية لبيانات عشرين دولة خلال فترة من 1954 إلى 1974	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	النتائج في صالح استراتيجية تنمية الصادرات
05	Chakraborty	بيانات أربع دول في جنوب شرق آسيا (تايوان، كوريا، ماليزيا، سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	النتائج تؤكد على أهمية استراتيجية تنمية الصادرات
06	Kavoussi	بيانات ثلاث وسبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج	استراتيجية أهمية تنمية الصادرات

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

هنالك علاقة بين الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والدراسات الحالية، حيث استفاد الباحثون من تلك الدراسات السابقة من حيث المفهوم والأهداف والنتائج، وتناولت معظم الدراسات السابقة التصدير والعقبات التي تؤثر في مجال التصدير وكذلك تناولت دور الصادرات السابقة التي تتبعها الجهات المختلفة في تنمية وتمويل الصادرات واستخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، وقد استفاد الباحثون من كل هذه الجوانب.

إن الدراسات السابقة لم تتطرق لموضوع تنمية الصادرات والتنويع الاقتصادي كمتغيرين متصلين ببعض لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح مفهوم تنمية الصادرات وربطها بمتغير التنويع الاقتصادي.

خلاصة الفصل:

تلعب الصادرات دوراً مهماً في تمويل التنمية الاقتصادية خاصة للدول النامية من خلال: المساهمة في تخفيض العجز الميزان التجاري وتدعيم العملة المحلية وتصدير الفائض إلى السوق الخارجي.

كما اتخذت كثير من الدول العربية –على وجه الخصوص– الكثير من التدابير والآليات من أجل تنمية صادراتها من أهمها:

* **السياسات الإجرائية:** والمتمثلة في سياسة الدعم والإعانات، السياسات الجمركية، بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري، تخفيض قيمة العملة.

* **السياسات الاستراتيجية:** حيث تبنت الدول النامية سياسة التوجه نحو الداخل والتي تتمثل في اتساع الحاجات الأساسية أو الاعتماد على الذات، ثم انتقلت هذه الدول إلى الأخذ باستراتيجية التوجه نحو الخارج أو ما يعرف بسياسة تنمية الصادرات.

هناك العديد من تجارب الدول النامية التي نجحت في تنمية صادراتها، مما انعكس إيجابياً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، ومن أهم هذه الدول: الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، تركيا مما وجب الاستفادة منها للنهوض باقتصاديات دول العالم الثالث والتي من بينها الجزائر .

الفصل الثاني:

الفصل التطبيقي

تمهيد:

إن قدرة الدولة على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولا، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وادخال التقنيات الحديثة ثانية، فالتنويع الاقتصادي في الدول ذات الوفرة بالموارد لاسيما النفطية منها، يعمل على معالجة عدد من القضايا التنموية وتفادي المخاطر الناجمة عن آثار لعنة الموارد.

يشكل تنويع الاقتصاد مهمة صعبة بالنسبة للدول المصدرة للنفط، فقليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، وتظهر تجربة النرويج بعض الدول في التنويع الاقتصادي، كتجارب مهم التي نجحت في تنويع اقتصادها، لذا ستتطرق في هذا الفصل لمجموعة من التجارب التي خاضتها بعد الدول في سبيل تنويع اقتصادها وهي النرويج، ماليزيا والامارات العربية المتحدة.

المبحث الأول: عينات الدراسة

المطلب الأول: التجربة الترويجية في التنويع الاقتصادي

تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها لاستخلاص العبر، خاصة من قبل الدول النفطية التي تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي كلما سجل برميل النفط تراجعا ملموسة، فالترويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية الناضبة إلى أصول منتجة وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد النرويجي

يوصف الاقتصاد الترويجي بأنه مثال للاقتصاد المختلط، إذ يتألف من مزيج من اقتصاد رأسمالي مزدهر يقوم على السوق وتشكل فيه مجموعة الشركات الرأسمالية إحدى الركائز الأساسية في الاقتصاد، في حين تسهل الحكومة عمل تلك الشركات من أجل تشجيع الاستثمار وتنشيط سوق العمل ومن ثم القضاء على البطالة، أما القطاعات الإستراتيجية فتسهم بها الدولة" بحسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية للبلد.

كما يوصف الاقتصاد الترويجي أيضا بأنه اقتصاد شامل ومتنوع، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة أسهم في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، وتأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة[1].

لقد تم اكتشاف النفط في النرويج عام 1969، ثم بدأ الإنتاج في عام 1971، وكان المبدأ الأساسي الاستغلال النفط في النرويج هو تحويل النفط بأنجع الوسائل إلى مناقع

[1] آمنة محمد علي، مقومات النظام السياسي الترويجي، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 45، 2010، ص 119.

مستديمة للمجتمع، من خلال القيام بعمليات التنقيب والإنتاج والبيع بدرجة عالية من الكفاءة، حيث اعتمدت النرويج في ذلك على مسارين، القيام بنفسها باستغلال النفط أو تحويل ذلك إلى شركات عن طريق منح امتياز الاستغلال، وهو المسار الذي اعتمدته في معظم عمليات الاستخراج غير أن السيطرة والإشراف يخضع للحكومة[1].

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الترويج

تقوم استراتيجية التنويع الاقتصادي في الترويج أساسا على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، حيث جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركة للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية تتلخص إستراتيجية الترويج لتحقيق التنويع الاقتصادي انطلاقا من الصناعة النفطية في المحاور التالية:

1. التوافق السياسي حول إدارة النفط: اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النقط حازت على إجماع سياسي، تجسدت في وثيقة الوصايا العشر حظيت بالاتفاق الجماعي في البرلمان الترويجي سنة 1971، ولعل أهم ما يميز هذا التوافق السياسي هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن بين الرغبة في نمو عمليات النفط من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى[2].

[1] محمد حسين الجبوري وأخرون، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء - العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015، ص 141.

[2] فارس مطلوش، مرد كواشى، عرض لبعض جوانب التجربة الترويجية في استغلال النقط ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول؛ نقيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البيئة المحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة - الجزائر، يومي 28 29 أكتوبر.

2. التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة: يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جلبة لجلب مع شركات النفط، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

3. الاعتماد على العمالة المحلية: على خلاف ما عليه الحال في العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضا عن ذلك عمدت إلى وضع سياسات تسهم في زيادة مساهمة العمالة المواطنة في سوق العمل وبخاصة الإناث بما يضمن إيجاد حل لمشكلة نقص العمالة.

4. إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى: وذلك من خلال فرض اعتماد هذا القطاع النفطي) في تأمين احتياجاته على إنتاج الشركات المحلية، كما فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتمادا تاما على العمالة المواطنة ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة بعمليات التنقيب والإنتاج، وألزمتها بالاعتماد على القطاعات الترويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.

5. إدارة العوائد النفطية (الصندوق السيادي للنرويج): تأسس صندوق النفط الترويجي سنة 1990، وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق سنة1996.

يعمل صندوق الترويج السيادي وفق الضوابط التالية[1]:

- دخل الصندوق يشمل كل عائدات النفط والريح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛

[1] مهديد فاطمة الزهراء، حواس مولوده التجربة الترويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة المهدي الفرم، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول التقنية في ظل نهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة الجزائر، يومي 29- 30 نوفمبر 2016.

- تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسيء إلى الإنسان أو إلى البيئة؛
- عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 4% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
- يمنع الاستثمار داخل النرويج" ولا يجوز للصندوق التملك في أي شركة أكثر من 10% مهما كان العائد.

يركز الصندوق استثماراته في الخارج، حيث يتبع استراتيجية توزيع الاستثمارات، بهدف الحصول على استثمارات متنوعة وتوزيع المخاطر وتوليد أعلى عائد ممكن، فهو يستثمر في 77 دولة موزعة على أنحاء العالم، وما يقارب 9000 شركة، والشكل التالي يوضح توزيع الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية ومجالات الاستثمار.

الشكل 1: استثمارات الصندوق السيادي النرويجي.

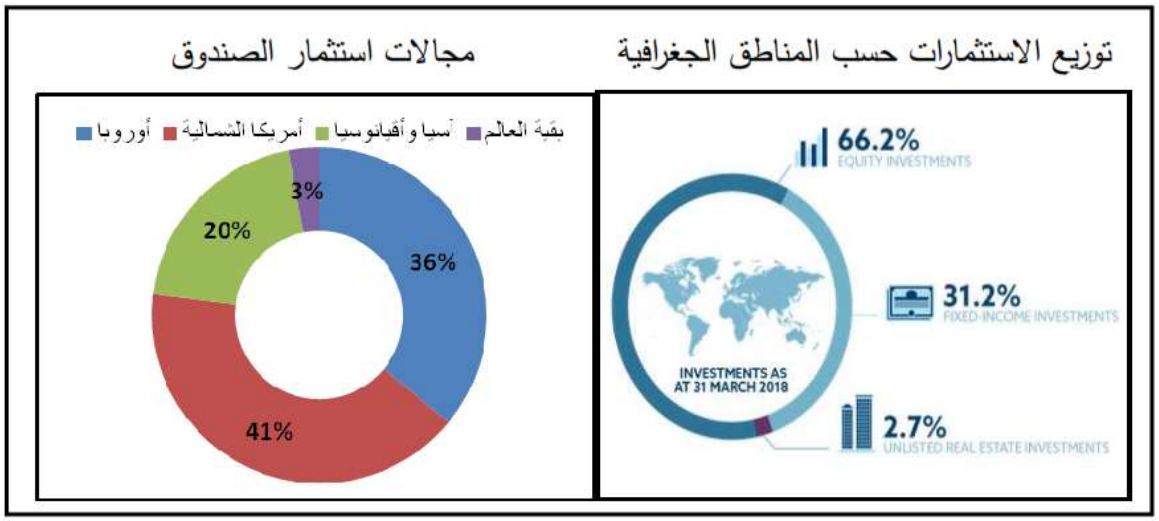

يتضح من الشكل رقم (1) ما يلي:

أغلب استثمارات الصندوق تتركز في أمريكا الشمالية بنسبة 41% من إجمالي استثماراته، تليها أوروبا بنسبة 36%.

يتم الاستثمار في ثلاث فئات من الأصول وهي: الأسهم، السندات والعقارات، فحسب بيانات بنك النرويج خلال 31 مارس 2018، بلغ الاستثمار في الأسهم 66.2%، أما في السندات فبلغ 31.2% ، بينما كان الاستثمار في العقارات بنسبة 2.7%.

إن هذه الاستثمار حقق عوائد مهمة للترويج كنتيجة لإدارتها الرشيدة لمواردها، وهو ما جعل من الصندوق أداة حقيقية للتنويع الاقتصادي في النرويج، عبر مساهمته في تنويع مصادر الدخل الوطني للبلد، والشكل الموالي يوضح نسب العوائد التي حققها هذا الصندوق.

الشكل 2: عوائد صندوق النرويج السيادي للفترة (1999-2018)

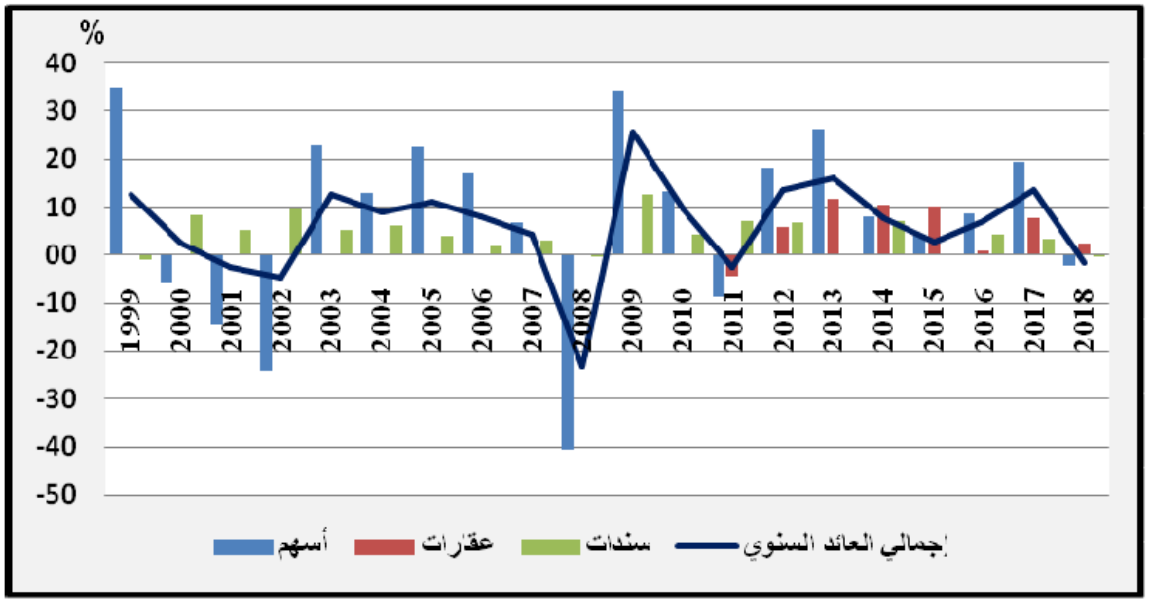

نلاحظ من الشكل رقم (2) أعلاه ما يلي:

- استثمار الصندوق في العقارات كان بداية من سنة 2011، بحيث بدأ الصندوق الاستثمار في الأسهم والسندات، ثم في الأخير تم الاستثمار في بعض الأنشطة العقارية، ولكن بشكل محدود.

– أثبتت عوائد الصندوق جدواه، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، حين خسر الصندوق بنسبة 23.31% في سنة واحدة فقط، وقد يعود ذلك إلى ضخامة الصندوق وتعدد أصوله، وبالتالي تعدد المخاطر المتعلقة بها.

المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في التنويع الاقتصادي

تعتبر التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي أحد أهم التجارب من بين الدول النامية، حيث تمكنت في خلال 3 عقود من التحول من بلد قائم على تصدير المواد الأولية الطبيعية البسيطة إلى واحد من أكبر مصدري السلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الماليزي

نجحت ماليزيا في تحويل اقتصادها منذ حصولها على الاستقلال في عام 1957، وعلى الرغم من أن ماليزيا قد حظيت بالقصدير والنفط والغاز، فقد تحولت إلى اقتصاد متعدد القطاعات مدفوعة بالصناعات العالية التكنولوجيا والصناعات الرأسمالية، وفي الواقع لم يساهم قطاع النفط والغاز إلا بنسبة 19% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في عام 2009، كما تعد ماليزيا من بين أكبر 20 دولة تجارية في العالم، وأدرج أدائها الاقتصادي في المرتبة السابعة من أصل تسعة وخمسين دولة (2011).

والجدول الآتي يوضح تطور بعض مؤشرات اقتصاد ماليزيا خلال الفترة (2013– 2016).

جدول 2: بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا.

المؤشر	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	**1324**	**1340**	**1298**	**1298**
معدل النمو الاقتصادي	4.7	6	5	4.2
الاستثمار (التغير السنوي في النسبة المئوية)	8,1	4,8	3,6	2,7

الصادرات (مليار دولار)	229	234	199	189
الواردات (مليار دولار)	206	209	176	168

Source: Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (https://www.focus-economics.com/countries/malaysia)

يمكن تقسيم أهمية النفط والغاز ومساهمته في التنويع الاقتصادي إلى جزأين: النفط والغاز كصناعة والنفط والغاز كمصدر للإيرادات، *بحيث استخدمت ماليزيا عائدات النفط والغاز لتطوير القطاع، بما في ذلك صناعة البتروكيماويات والخدمات المرتبطة بصناعة النفط والغاز، كما استخدمت الإيرادات التي تولدها صناعة النفط والغاز في الجزء الأخير من السبعينيات جزئية لتمويل نفقات التنمية*، ودعم أسعار الغاز للصناعات، وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيدة عن الزراعة ونحو التصنيع، مما ساعد على تمويل نمو التعليم لتلبية احتياجات الاقتصاد الصناعي[1].

الفرع الثاني: خطوات التنويع الاقتصادي في التجربة الماليزية

تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرة من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة التكنولوجية، مع التركيز على

* بحيث يمكن استخدام الإيرادات من صادرات النفط والغاز لتمويل قطاعات أخرى التنمية دون تطوير قطاع النفط والغاز نفسه، كما يمكن استخدام جزء من الإيرادات من النفط والغاز لتطوير أعمال النفط والغاز، بما في تلك الخدمات المساندة لهذا القطاع.

** ارتفعت الإيرادات من النفط والغاز كسبة من إجمالي الإيرادات من7.8 % في عام 1975 (154 مليون دولار) إلى 37.8% في عام 2007 (161 بليون دولار)، كما ساعدت الإيرادات من قطاع النفط والغاز على تمويل نحو النفقات الحكومية البالغة 48 مليار دولار تلك السنة ما يعادل حجم المساهمة 85 % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2007.

[1] - Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case of Malaysia, Revenue Watch institute, PP: 06.07.

(https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversification_Malaysia.pdf, Date of view: 07/12/2017 : 15:19)

تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية، وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، كان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال الآتي:

1. وضع خطط صناعية تعمل على زيادة تعميق التكنولوجيا وتطوير إنتاج الصناعات المتعلقة بالآلات والسيارات والصلب والأسمنت والبتروكيماويات، وكذا إلغاء الحواجز الجمركية، ووضع ضوابط لاستيراد الآلات والمعدات لدعم الصناعات المحلية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة؛

2. دعم الحكومة البرامج المؤدية إلى إكساب القوى العاملة مهارات عالية والإنفاق على البحث والتطوير والتشجيع على دخول صناعات جديدة إلى البلد ورفع مستوى الإنتاجية[1]؛ فقد تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية، معتمدة في ذلك على تحرير استقطاب اليد العامة ذات المهارة العالية وتحسين المهارات الفردية، وكذا زيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية وربط علاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية، كما أطلقت برامج التنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا.[2]

في هذا الصدد تدرج الشكل الآتي الذي يوضح الإنفاق على التعليم في ماليزيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

[1] أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015 ص 15.

[2] منير رحماني، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للطول الصناعية، ورقة بحثية لست في بمطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة – الجزائر، يومي 29– 30 نوفمبر 2016.

الشكل 3: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا.

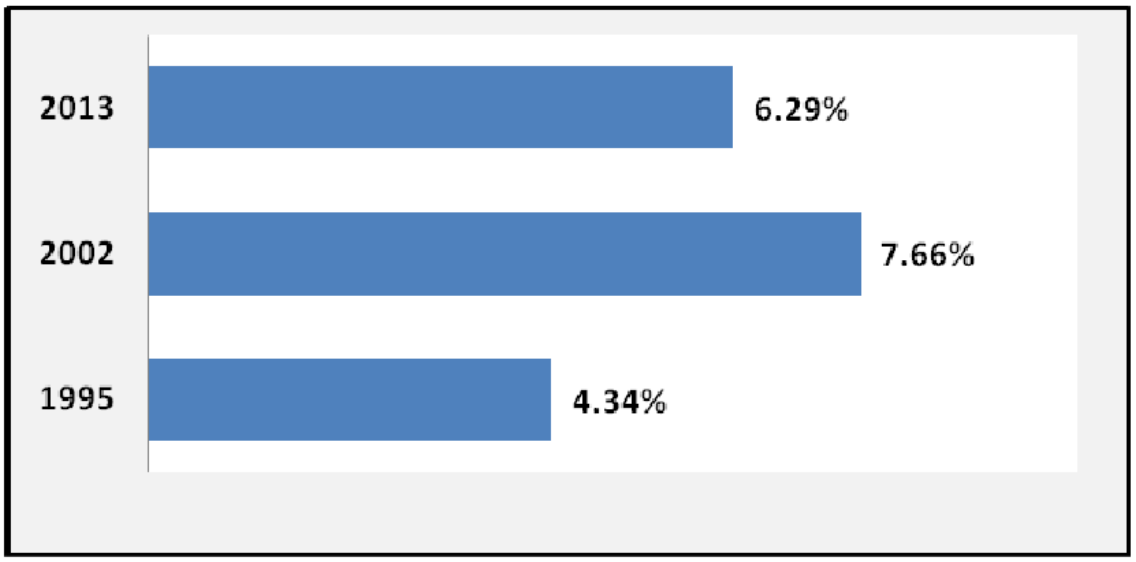

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بنجاري دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية اللقاء السنوي التاسع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، 27- 29 مارس 2017.

3. تنويع النشاط الصناعي من صناعات استهلاكية إلى رأسمالية إلى صناعات وسيطة، حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم الأسباب التنويع الاقتصادي وفي نفس الوقت من أكبر النتائج للتنويع.

4. تخصيص عائداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على مشاريع البنية التحتية التي اعتبرتها الحكومة السبيل الأهم لضمان النمو المستقر مستقبلا.

5. الاهتمام برأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية، التعليمية والصحية لتنشئة يد عاملة محلية، ذات كفاءة عالية يعتمد عليها في الإنتاج بدل الاستعانة بالكفاءات الخارجية، هذه النقطة تم اعتبارها (الاعتماد على الذات والداخل) من أهم النقاط التي تضمن

النمو الاقتصادي والازدهار للدولة، وهذا ما ساعد على ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1970 و1993 ب 40% وارتفع الاستثمار المحلي ب 50% خلال نفس الفترة.[1]

6. تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تخفيف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على الواردات، *وأدت هذه الإجراءات إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ماليزيا لتصبح عام1991 في المركز الثالث بين الدول النامية المتبقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. العمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، كما عملت السلطات على وقف إنشاء مشروعات عامة جديدة بعد تفاقم المشاكل التمويلية والهيكلية بالقطاع العام.

8. في إطار تشجيع التصدير لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بندا هاما في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجمركية** فقط على بعض

[1] عياد هيشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات الهائل للفترة 2000-2013، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 2، 3 نوفمبر 2016.

* من أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تضمين المحفزات الضريبية في القوانين الحياتية والجمركية كقانون الجبلية التجارية لسنة 1972، وتحظى الاستثمارات في التكنولوجيا الدقيقة وميادين البحوث والتطوير بتحفيزات هامة، كالإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث، وسجل في الفترة من 1995 إلى 2000 استفادة 47 مشروع بحث بمبلغ قدره 244.3 مليون دولار من هذه التحفيزات، كما قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجبارية بالإضافة إلى ذلك تم تحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات، حيث يسمح قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم متى قاموا بتصدير 80% فما فوق من منتجات تلك الشركات.

** تجدر الإشارة إلى أن ماليزيا ترتبط مع عشرة دول في جنوب شرق آسيا باتفاقية التحرير التجارة الخارجية بالكامل اعتبارا من عام 1995 لتصل إلى الإعفاء الكامل عام 2003 بالنسبة للدول النامية، وعام 2005 بالنسبة للدول الأقل نموا، وذلك

المنتجات التي تستهدفها خطط التنمية عكس الحال في غالبية الدول النامية، كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين، من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية، الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل للمصانع والمعدات، كما يقوم بالاكتتاب في الأسهم، وذلك برأس مال من الحكومة الماليزية والبنك الدولي.[1]

كما قدمت الحكومة الماليزية جملة من الخدمات والحوافز للصادرات من بينها الإعفاء بنسبة من الضرائب 50% المرتبطة بالأنشطة التصديرية، وإعفاء ضريبي بنسبة 5% من قيمة الصادرات[2].

9. وضع رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خماسية، بالإضافة إلى رؤية 2020 التي تتصور أوضاع الاقتصاد ورهاناته إلى آجال عام 2020، تسعى ماليزيا من خلال هذه الرؤية لأن تكون من بين الدول المرتفعة الدخل بحلول 2020، بحيث تم استهداف معدل نمو حقيقي يصل إلى 6.5% سنويا على مدى الفترة 2011-2020.[3]

في اتحاد آسيان، كما ترتبط أيضا باتفاق خفض التعريفة الجمركية مع استراليا ونيوزيلندا بنسبة 50% اعتبارا من عام 1993، مع سعيها إلى إزالة القيود الجمركية مع اليابان والصين وكوريا الجنوبية في إطار انتقالية Asan+3

[1] عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات البحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011، ص 66-70.

[2] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، المركز الجامعي بغرداية الجزائر)، 2010 /2011م، ص 102.

[3] National Economic Advisory Council, New Economic Model For Malaysia, part 1: Strategic Policy Directions, 2010, p 86, (https://www.pmo.gov.my/dokumenattached NEM Report L.pdf)

المطلب الثالث: تجربة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي نموذج للدول النفطية العربية، حيث تمكنت هذه الدولة من احتلال المراتب الأولى عالميا حسب بعض التقارير العالمية، من خلال مؤشرات تؤكد نجاحها في التخلص من التبعية النفطية إلى اقتصاد يعتمد على تشكيلة متنوعة من القطاعات.

الفرع الأول: لمحة عن الاقتصاد الإماراتي

يتميز اقتصاد الإمارات ببنية تحتية ذات أداء مستقر ومتوازن على الرغم من التحديات خارجية، سواء على الجانب الاقتصادي الممثل في المستويات الاقتصادية الدولية والتراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات؛ وتعد دولة الإمارات أول دولة عربية تعد ميزانية دورية لخمس سنوات، *فقد اعتمد ميزانية تقدر ب 248 مليار درهم للأعوام 2017-2021[1].

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإمارات سنة 2015 حوالي1.54 تريليون درهم (122 مليار دولار)، ويتوقع أن يتجاوز حاجز تريليوني درهم في عام 2019، ما يشير إلى زيادة تقارب 500 مليار خلال 5 سنوات[2].

لقد كان للقطاع النفطي الإماراتي النصيب الأكبر من الناتج الوطني، بحيث شكل نسبة 90% من الناتج المحلي في النصف الثاني من السبعينات، وفي أوائل الثمانينات شكل

---

* يهدف هذا الإجراء إلى تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المتعة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وزيادة نسبة رضا المتعاملين من جهود الحكومة الاتحادية التي تسعى إلى توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والأمن الأفراد المجتمع.

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات، المرجع أعلاه، ص69.

[2] يوسف البستيني، الخوري: الإمارات تتجه تخفض الاعتماد على النفط دون 20% (13/01/2016)، مقال منشور في جريدة الاتحاد، متوفر على الموقع: y&http://www.alittihad ae details.php?id=1757 =2016

(أطلع عليه في 10/11/2017)

النفط 51% من الناتج المحلي، ثم تراجعت هذه النسبة بعد ذلك بشكل ملحوظ لتنخفض من 43.8 % عام 1985 إلى 33.9% عام 2000[1]، ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 32% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وبلغ الاحتياطي من النفط بدولة الإمارات سنة 2015 حوالي97.8 مليار برميل ما يمثل7.61 % من الاحتياطي العالمي، بينما بلغت احتياطات من الغاز الطبيعي 6091 مليار متر مكعب، ما يمثل3.1 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[3].

الفرع الثاني: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات

تنفذ الإمارات استراتيجية إنمائية اقتصادية واجتماعية شاملة، تتم مراجعتها وتحديثها تماشيا مع المستجدات الاقتصادية المحلية، الإقليمية والدولية ووفقا للمصلحة الاقتصادية العامة للدولة، وتتضمن السياسة الاقتصادية الكلية الهادفة بالدرجة الأولى لتحقيق معدلات نمو عالية على المستويين الكلي والجزئي، مجموعة من السياسات العامة القطاعية في مقدمتها تبني سياسة الاقتصاد الحر وسياسة تنويع مصادر الدخل.[4]

يمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات في الأتي:

[1] محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة النمل الاقتصاد الدول الإسلامية، 2002، ص 06.

[2] الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بع النفط (1/04/2016)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع http://www.alkhaleej.ae economics page 08ab6694-214148b3-830-661be29a23 تاريخ الاطلاع: (2017/11/11)

[3] التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص 08-16.

[4] محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002، ص12.

1. الجانب الصناعي: كانت أولى الخطوات الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب، ومن ثم استقدام الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات*، بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة[1].

2. جانب التجارة الخارجية: تطبق الإمارات تعريفة منخفضة على الواردات تنسجم مع التعريفة الجمركية المشتركة لدولة مجلس التعاون الخليجي، مع إعفاء 421 سلعة من التعريفة، والتحرير من القيود الكمية في شكل حصص، كما تطبق الإمارات معايير التقييم وتصنيف الواردات تتفق مع المعايير العالمية وتتم إجراءات تسديد الواردات بالبساطة والسرعة، حيث يتم تسديد حوالي 90% من الواردات إلكترونيا؛ أما من ناحية الصادرات فتقدم إعفاءات* للشركات العاملة في 23 منطقة حرة.

3. جانب الاستثمار: في إطار حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقعت الإمارات اتفاقيات استثمار ثنائية مع أكثر من 30 دولة، كما وقعت اتفاقيات ضرائب مزدوجة مع أكثر من 45 دولة لخفض الضرائب التي تفرضها هذه الدولة على الأرباح التي تحققها شركاتها وتقوم بتحويلها إلى دولة المقر في ضوء غياب الضرائب على الأعمال في الإمارات، ونتج عن

* أظهرت أرقام وزارة الاقتصاد الإماراتية، الارتفاع المطرد في حجم استثمارات القطاع الصناعي غير النفطي، حيث ارتفعت من70.4 بليون درهم في عام 2006، إلى 114 بلون عام 2011، أي بنسبة زيادة بلغت نحو61.9%، مع الإشارة إلى أن هذه الزيادات في الاستثمارات تخللها أسوأ فترة قصائية عالمية، عامي 2008-2009، إلا أن ذلك لم يوفق ضخ الاستثمار في هذا القطاع الذي برهن عن مناعة إزاء المتغيرات من جهة، وتعاظم الثقة في مستويات النمو التي حققها من جهة أخرى.

[1] أحمد أبو بكر علي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 10-12.

* تتمثل هذه الإعفاءات في الإعفاء من قيود الترخيص والتوفيق والتملك والوكالة، بالإضافة إلى غياب مراتب أرباح الأعمال وضرائب الدخل الشخصي، مما أدى إلى دعم الصادرات غير النفطية.

ذلك كله اتجاه عدد كبير من الشركات للاستثمار في الإمارات خاصة في القطاعات غير النفطية كقطاعات التشييد والعقارات والتجارة والخدمات[1].

4. جانب السياسة المالية: تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترفية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمة تنويع الاقتصاد[2]. كما بذلت الإمارات جهودا لزيادة كفاءتها على جانبي الإيرادات والنفقات، بحيث تم تعزيز مصادر الإيرادات الحكومية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير وصيانة البنية التحتية، من خلال انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلا من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها[4].

5. تنمية القطاعات غير النفطية: بحيث تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع في النقطي، فعلى وجه التحديد نجحت في تنمية المركزين المالي والعقاري في دبي،

---

[1] وهيبة عبد الرحمان وآخرون، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر، يومي 02، 03 نوفمبر 2016

[2] أحمد أبو بكر علي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[3] الكتاب السنوي لدولة الإمارات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[4] محمد سعيد عميرة، المرجع السابق، ص12.

ومركزي شركات الطيران الدولية في دبي وأبو ظبي، بالإضافة إلى السياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، وكذا خدمات النقل وتجارة التجزئة[1].

6. صناديق الثروة السيادية: عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النقط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالميا*، والتي تسمح بتوزيع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط وتحافظ على الثروة وتنميتها للأجيال المستقبلية[2].

7. وضع مخططات مستقبلية للتنويع: تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تنويع أكبر وفق مخططات مستقبلية، كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050 التي تستهدف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنويع مصادر الطاقة[3].

[1] شانتا ديفاراجان، شيلي متقي، أسعار النفط... إلى أين؟، الموجز الاقتصادي التصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016، ص28.

* من أهم الصناديق السيادية للإمارات تجد هيئة أبو ظبي للاستمارة مجلس أبو ظبي للاستثمار، هيئة الإمارات للاستثمار، الشارقة الإدارة الأصول مؤسسة دبي للاستثمار، هيئة رأس الخيمة للاستثمار.

[2] الكتاب السنوي لدولة الإمارات، المجلس الوطني للإعلام الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 72.

[3] وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العد 04، 2017، ص06- 07.

المبحث الثاني: الدراسة الإحصائية

المطلب الأول: مؤشرات التنويع الاقتصادي في النرويج

ندرج في الآتي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة الترويج.

1. مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي: إن تتبع تطور إسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي يمكننا من معرفة مدى تنوع الهيكل الاقتصادي للنرويج، ولأجل ذلك، تدرج الجدول التالي:

جدول 3: اسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في النرويج.

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2014
النفط	%24	%25	%23	%27	%22	%22	%23	%24	%22
الفلاحة	%1	%1	%1	%1	%1	15	%1	%1	%2
التجارة	%8	%7	%7	%7	%7	%7	%7	%6	%7
الخدمات	%19	%22	%22	%21	%23	%24	%25	%25	%23
باقي القطاعات	%48	%45	%47	%44	%47	%46	%44	%44	%46

نلاحظ من الجدول رقم (2) أعلاه ما يلي:

- قطاع النفط يسهم بنسب معتبر في الناتج المحي الإجمالي للنرويج بحيث شهدت هذه النسب تذبذب طفيف خلال الفترة 2005- 2014، فقد نسبة إسهامه بين 22% و27%، مما يدل على عدم اعتماد الناتج المحلي الإجمالي للنرويج على القطاع النفطي؛
- سجل قطاع الفلاحة طيلة الفترة 2005 – 2012 نسبة إسهام تقدر ب1%، لترتفع بعد ذلك في سنة 2014 إلى نسبة 2%؛

- يسهم قطاع الخدمات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ضمن القطاعات غير النفطية، بحيث سجل أدني نسبة له سنة 2005 ب 19%، بينما كانت أعلى نسبة له في سنة 2012 ب 25%.

2. تنوع الصادرات: سجل الاقتصاد الترويجي قيمة تراوحت بين 0.65 و0.65 خلال الفترة 1996-2016 فيما يحض مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد الترويجي.

في سنة 2014 شكلت مواد الطاقة نسبة 54% من إجمالي صادرات النرويج، كما أسهمت الخدمات هي الأخرى بنسب معتبرة، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الشكل 4: هيكل صادرات السلع والخدمات بالنرويج سنة 2017.

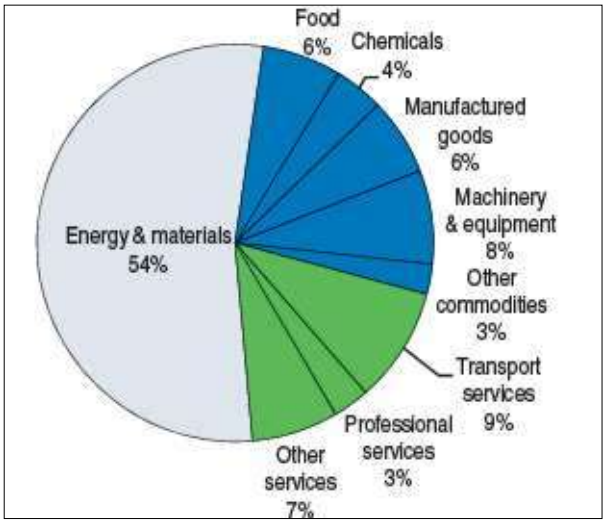

المطلب الثاني: بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في ماليزيا

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة ماليزيا.

1. **مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي:** لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا ندرج الجدول التالي:

جدول 4: تطور إسهام القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بماليزيا.

القطاعات الاقتصادية	1971	2005	2017
خدمات	%43,6	%46,1	%54,5
صناعة	% 14,3	%28	%23
زراعة	%28	% 8,1	% 8,2
البناء	% 3,4	%28	%4,6
التعدين واستغلال المحاجر	%6,3	%13,8	%8,4

المصدر: إعداد الطالبة استنادا إلى:

- Department of Statistics Malaysia, official portal, the source of Malaysia's Statistics, (https://www.dosm.gov.my/v1/)

نلاحظ من الجدول رقم (04) أعلاه ما يلي:

• يسهم قطاع الخدمات بنسب كبيرة ومتزايدة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا مقارنة ببقية القطاعات، بحيث انتقلت نسبة مساهمته من43,6 % سنة 1971، إلى54,5% سنة 2017.

• يسهم قطاع الصناعة بنسب معتبر في الناتج المحلي الإجمالي مع العلم أن هذا القطاع يتضمن النفط والغاز الطبيعي.

• تراجع نسبة مساهمة الزارعة من 28% سنة 1971 إلى8,2 % سنة 2017، مما يدل على تنويع الاقتصاد الماليزي كونه كان يعتمد في البداية على الزراعة.

2. تنوع الصادرات: سجل الاقتصاد الماليزي قيمة تراوحت بين0.5 و 0.4خلال الفترة 1996- 2016 فيما يحض مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد الماليزية ولتوضيح هيكل صادرات ماليزيا تدرج الشكل الموالي.

الشكل 5: هيكل صادرات ماليزيا خلال 2010 و2017.

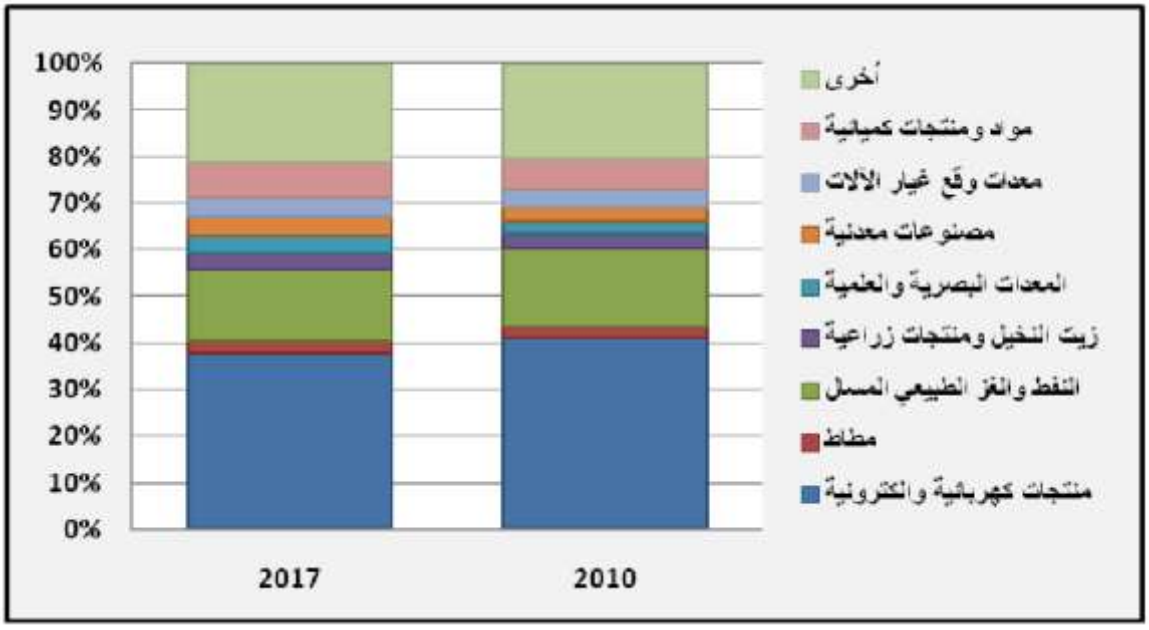

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى:

- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, (http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921)

يتضح من الشكل رقم (5) أعلاه أن صادرات ماليزيا تتشكل من عدة منتجات وتشمل مجالات مختلفة، بحيث تمثل صادرات النفط نسب معتبرة من إجمالي الصادرات بلغت 15.8 % سنة 2010، لتتراجع إلى نسبة 14.92% سنة 2017. كما يلاحظ أيضا أن المنتجات الكهربائية والالكترونية تمثل حصة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا.

تأخذ صادرات ماليزيا اتجاهات مختلفة نحو العالم، تتضح في الشكل الآتي:

الشكل 6: وجهات التصدير بالنسبة لماليزيا سنة 2017.

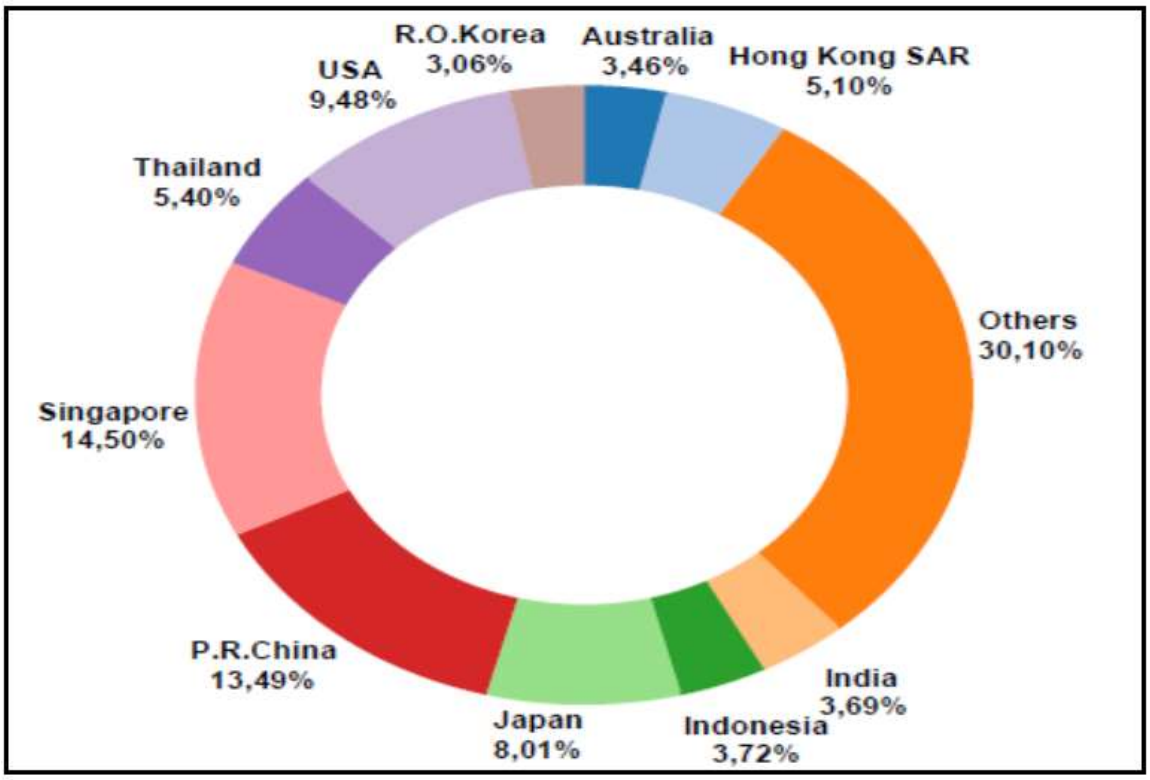

Source: Official Portal of the Ministry of International Trade and Industry,Malaysia,(http://www.miti.gov.my/index.php/pages/view/3921)

يتضح من الشكل رقم (6) أعلاه تنوع وجهات التصدير لدولة ماليزيا، فهي تصدر لأكثر من 11 دولة من مختلف أنحاء العالم. كما أن أغلب صادرات ماليزيا تتجه نحو سنغفورة، الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث قامت ماليزيا في سنة 2017 بتصدير ما نسبته 14.5% من إجمالي صادراتها إلى دولة سنغفورة.

المطلب الثالث: مؤشرات حول التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة

ندرج فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

1. مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي: تزايدت مساهمة القطاعات غير النفطية، كالقطاع الصناعي والخدمي وقطاعات التشييد والعقارات في الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 44% في الفترة 1975-1985، إلى أكثر من 65% في الفترة 2000-2007، كما ساهمت القطاعات غير النفطية.

في زيادة الاستثمارات بحيث ارتفع متوسط مساهمتها من حوالي 64% في الثمانينات إلى حوالي 88% في الفترة 2000-2004.[1]

سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي خلال الفترة 2004- 2014 ارتفاعا يعود سببه إلى زيادة مساهمة الخدمات في النمو الحقيقي غير النفطي، والشكل الآتي يوضح مساهمة القطاعات في النمو غير النفطي خلال سنتي 2013 و 2014.

[1] أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو شبي الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص 05.

الشكل 7: المساهمة في النمو الحقيقي غير النفطي بالإمارات.

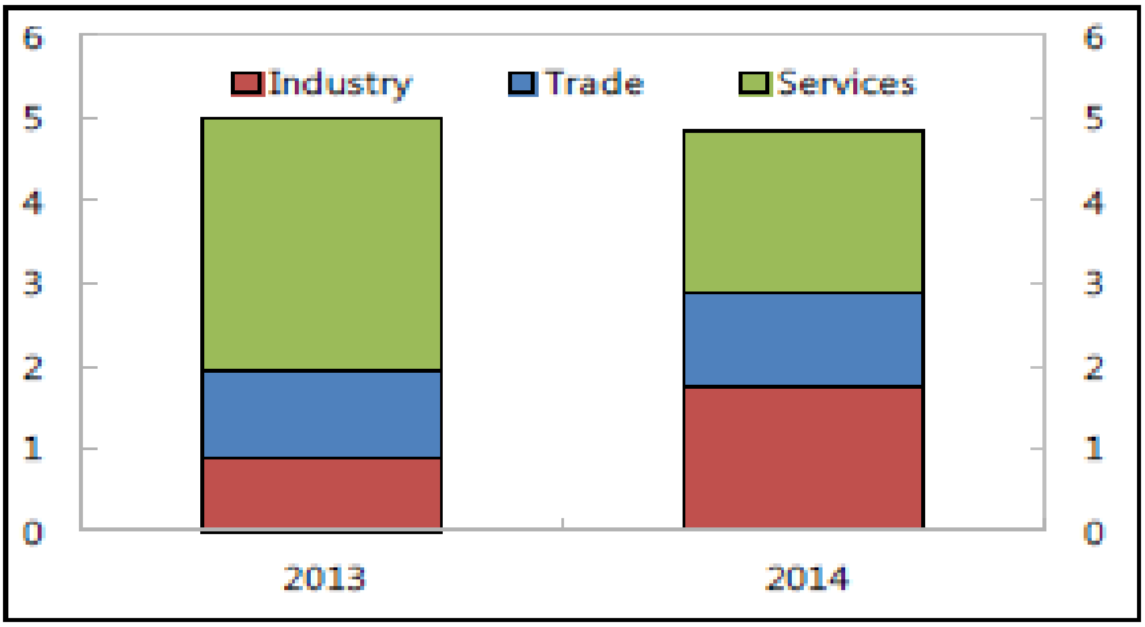

Source: IMF Country Report No. 15/219, UNITED ARAB EMIRATES: Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, Washington, USA, August 2015, P 20.

يتضح من الشكل رقم (7) أعلاه أن قطاع الخدمات يسهم بدرجة كبيرة في نمو الناتج غير النفطي للإمارات.

2. دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص* دورا مهما في تصدر دولة الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أكثر من 10 مؤشرات فرعية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ولتكون مقر إقليمية لأكثر من 25% من أصل 500 شركة هي الأكبر في العالم، فضلا عن مساهمته في استيعاب العمالة، وتوفر فرص العمالة ومساهمته في الصادرات وفي نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، فقد بلغ إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي أكثر من 60% عام2015[1].

* تجدر الإشارة إلى أن برامج الخصخصة في الإمارات، تمت بشكل كبير في خلق شراكات في التملك والتمويل والإدارة مع القطاع الخاص، خاصة الأجنبي، وغالبا ما خلقت من البيع الكامل للأصول الحكومية.

[1] الكتاب السنوي لدولة الإمارات، مرجع سبق ذكره، ص76.

يوضح الشكل الآتي تصدر الإمارات المرتبة الأولى فيما يخص مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014

الشكل 8: سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالإمارات.

الوحدة الترتيب المئيني

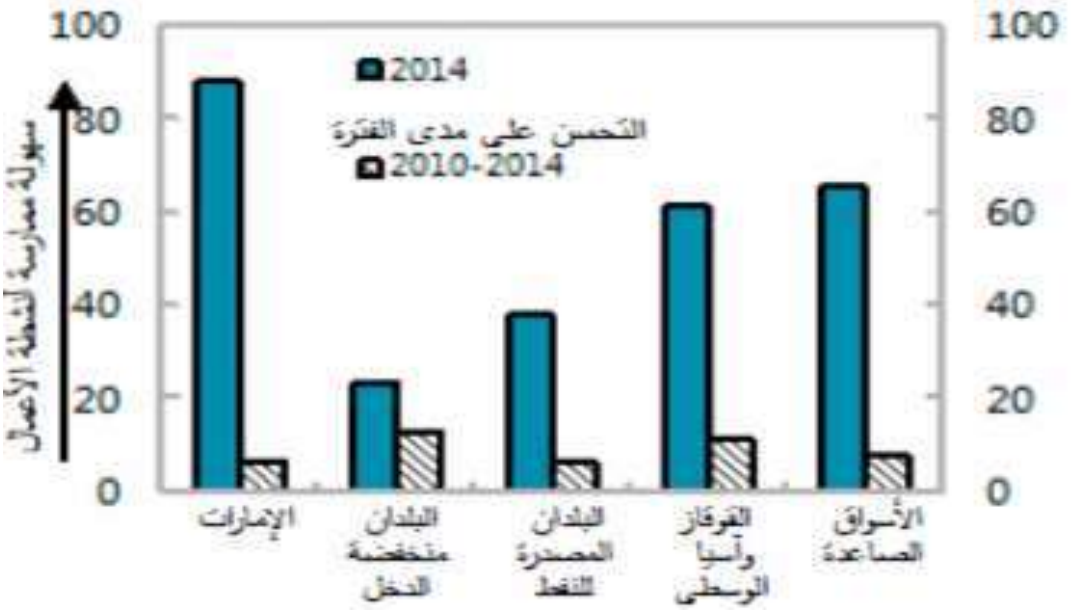

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير القطري رقم 187/14 الصادر عن صندوق النقد الدولي، الإمارات العربية المتحدة: مشاورات المادة الرابعة لعام 2014– تقرير خبراء الصندوق، وبيان صحفي، وبيان المدير التنفيذي، واشنطن، يوليو 2014، ص 27 .

3. الاستثمار الأجنبي المباشر: صنفت الإمارات طبقا لمؤشر الاستثمار العالمي لعام 2015 بالمركز الأول إقليمية وال 22 عالمية، وأصبحت وجهة مهجة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر إذ تتخذ أكثر من 25% من أكبر 500 شركة عالمية دولة الإمارات مقر لعملياتها الإقليمية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما صنفت حسب تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2015 الصادر عن الأونكتاد بالمرتبة الأولى من بين البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2014 في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وفي المرتبة الثانية في منطقة غرب آسيا بعد تركيا[1].

يمكن توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدولة الإمارات خلال الفترة 2011-2015 في الجدول التالي:

جدول 5: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإمارات للفترة (2011- 2015)

السنة	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمليار دولار
2011	7.7
2012	9.6
2013	10.5
2014	10.1
2015	11

المصدر: وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة التقرير السنوي الإحصائي لسنة 2016، ص32.

3. تنوع الصادرات: سجل اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، قيمة تراوحت بين0.7 و0.5 خلال الفترة 1996 - 2016 فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، وفقا لإحصاءات الأونكتاد، مما يدل على تنوع الاقتصاد الإماراتي في السنوات الأخيرة.

تتشكل صادرات دول الإمارات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة اللدائن والمطاط، منتجات الأغذية والمشروبات، منتجات الصناعات الكيماوية؛ عجينة الخشب،

[1] أحمد ساجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وزيادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة 2016، ص 10، 11.

معدات نقل وسلع أخرى، ويتم تصدير هذه المنتجات إلى دول مختلفة عبر أنحاء العالمي يمكن توضيحها في الشكل الموالية:

الشكل 9: تطور نسبة الصادرات حسب وجهات التصدير بالنسبة للإمارات خلال الفترة (2007-2013)

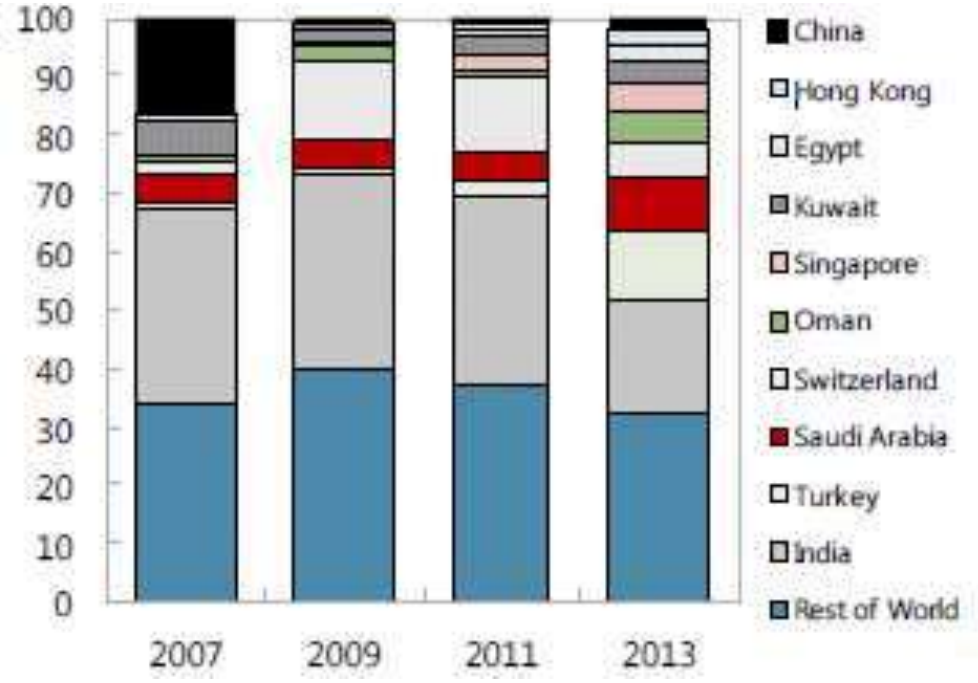

Source: Intemational Monetary Fund , IMF Country Report No. 15/219, UNITED ARAB EMIRATES: Article Iv Consultation-Press Release; and Staff Report, Washington, USA, August 2015, P23,

يتبين من الشكل رقم (9) أعلاه زيادة تنوع وجهات التصدير من سنة لأخرى، حيث في سنة 2007 تم توزيع نسبة كبيرة من صادرات الإمارات نحو الهند والصين والكويت ثم السعودية على الترتيب، بينما في سنة 2013 تراجعت نسبة الصادرات الموجهة نحو الهند والصين، وتوزيع الصادرات بين أكثر من أربع دول لتزيد نسب توزيع الصادرات نحو دول أخرى كتركيا، مصر، عمان، سنغافورة هونغ كونغ.

الخاتمة

الخاتمة

أصبح التنويع الاقتصادي قضية جوهرية يتوقف عليها نجاح واستمرارية التنمية في الاقتصادات النفطية التي تعد الجزائر من بينها، خاصة مع التقلبات المفاجئة لأسعار النفط على المستوى العالمي، وما لذلك من آثار على أداء اقتصاد الجزائر والاقتصادات النفطية بصفة عامة.

وفي هذا الإطار تعرضنا بالدراسة والتحليل إلى دور تنمية الصادرات في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النامية، منطلقين في ذلك من إشكالية مفادها إلى أي مدى يساهم التنويع الاقتصادي في التنمية الصادرات.

تمت معالجة إشكالية الدراسة في فصلين سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة، بحيث خصص

الفصل الأول إلى معرفة التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات بتناول مختلف الجوانب المفاهيمية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وأهميته، وذلك من خلال مبحثين، حيث جاء المبحث الأول حول مفاهيم نظرية حول التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات، والمبحث الثاني دراسات سابقة حول موضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات.

وبخصوص الفصل الثاني تناولنا بعض العينات لبعض الدول وتم استعراض تجارب دولية في مجال تنويع الاقتصاد، فتم التركيز على تجربة كل من النرويج، ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة.

استنتجنا من خلال هذا الفصل أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات وتعتمد على وضع مناهج وسياسات متوازنة للتنمية، كما أن التحدي الأكبر بالنسبة للاقتصادات النفطية، يتمثل في مدى الحكمة في استخدام الثروة النفطية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة التي تقوم على التنويع الاقتصادي بالدرجة الأولى، وتضمن مصلحة الأجيال المتلاحقة بالدرجة الثانية.

في إطار معالجتنا لهذه الدراسة وضعنا فرضيتين أساسيتين، نحاول اختبارهما من خلال النتائج التي توصلنا إليها:

– نصت الفرضية الأولى على أن سياسة تنمية الصادرات في الدول النامية أدت إلى تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، فبعد الإصلاحات التنموية في قطاع الصادرات الذي عرفته هذه الدول، وفرت جوا من الحوافز الذي يميل إلى تشجيع الاستثمار، وشهدت عدة قطاعات خارج القطاع النفطي تطورا ملموسا في هذه الدول.

– نصت الفرضية الثانية على التنويع الاقتصادي ساهم في تنمية صادرات كل من النرويج، ماليزيا والامارات العربية المتحدة، وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، بحيث تم قياس أثر التنويع على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، والمتمثل في الاستثمار الأجنبي، صادرات السلع، صافي الناتج المحلي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد أبو بكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو شبي الإمارات العربية المتحدة، 2010.
2. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
3. أحمد ساجد، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وزيادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، وزارة الاقتصاد الإمارات العربية المتحدة 2016.
4. احمد عدنان الطيط؛ أنيس عمري، حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوّغات التنوع الاقتصادي، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 2018.
5. إسماعيل بن محمد قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
6. إسماعيل صاري، التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح)، مجلة البشائر الاقتصادية، 2019.
7. آمنة محمد علي، مقومات النظام السياسي الترويجي، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية)، العدد 45، 2010.
8. أنور عطية العدل، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987.
9. بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد7، العدد1، 2018.

10. بن حمود سكينة، ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر1986-1995، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
11. التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك).
12. خوري عصام، سليمان عدنان، التنمية الاقتصادية: دراسة في التخلف والتنمية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1995.
13. السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2004/2005
14. سناء إبراهيم محمد، دور الصادرات السودانية غير النفطية في تنمية الاقتصاد القومي خلال الفترة من 1995-2005، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلوم المصرفية والمالية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.
15. شانتا ديفاراجان، شيلي متقي، أسعار النفط... إلى أين؟، الموجز الاقتصادي التصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016.
16. ضيف أحمد وعزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد19، 2018.
17. طارق العناني، رضوان ربيع، التنويع الاقتصادي واثره علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفتره من 1990-2014. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 2018.
18. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي، جامعة أم القرى، 1427هـ.
19. عبد الحميد رضوان، مطر أحمد: سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير سياسات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الإماراتية، العدد01، 2009.

20. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية، مجلة الواحات البحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011.
21. عياد هيشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات الهائل للفترة 2000– 2013، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 2، 3 نوفمبر 2016.
22. فارس مطلوش، مرد كواشى، عرض لبعض جوانب التجربة الترويجية في استغلال النقط ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول؛ نقيم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البيئة المحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة – الجزائر، يومي 28 29 أكتوبر.
23. الكتاب السنوي لدولة الإمارات، المجلس الوطني للإعلام الإمارات العربية المتحدة، 2016.
24. مجدي أحمد أحمد السوربجي، أثر سياستي الإحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات على توزيع الدخل في مصر، رسالة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة حلوان، (د.س.ن).
25. محمد حسين الجبوري وأخرون، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء – العراق، المجلد الثالث، العدد العاشر، 2015.
26. محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة النمل الاقتصاد الدول الإسلامية، 2002.
27. محمد سعيد عميرة، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002.

28. محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتب الحديث للنشر والتوزيع، مصر، 2006
29. مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، مجلة جسر التنمية، العدد خمسون، السنة الخامسة، الصادر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، مارس/ أفريل 2006.
30. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير، المركز الجامعي بغرداية الجزائر)، 2010 /2011م.
31. مصطفى محمد عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، ط 1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1977.
32. منير رحماني، بن عواق شرف الدين أمين، إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر: الزراعة كبديل آني للطول الصناعية، ورقة بحثية لست في بمطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة – الجزائر، يومي 29– 30 نوفمبر 2016.
33. مهديد فاطمة الزهراء، حواس مولوده التجربة الترويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة المهدي الفرم، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول التقنية في ظل نهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة الجزائر، يومي 29– 30 نوفمبر 2016.
34. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2007.

35. وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العد 04، 2017.

36. وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية(الحوافز والعوائق)، أطروحة دكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

37. وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الباحث، العدد01، الجزائر، 2002.

38. National Economic Advisory Council, New Economic Model For Malaysia, part 1: Strategic Policy Directions, 2010 (https://www.pmo.gov.my/dokumenattached NEM Report L.pdf).

39. Zainal Aznam Yusof, Economic Diversification: The Case of Malaysia, Revenue Watch institute ..

مواقع الكترونية:

40. عدنان فرحان الجوارين، مفهوم ودواعي التنويع الاقتصادي، متاح على الرابط: https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/5c969cf1-992e-451e-

41. مفهوم الصادرات والواردات، متاح على الرابط: https://www.noor-book.com/tag.

42. مازن الدواسري، الصادرات والواردات، متاح على الرابط: https://trading-secrets.guru

43. https://resourcegovernance.org/sites/default/files/RWI_Econ_Diversificatio (n_Malaysia.pdf

44. الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بع النفط (1/04/2016)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع http://www.alkhaleej.ae economics page 08ab6694-214148b3-830-661be29a23.

45. يوسف البستيني، الخوري: الإمارات تتجه تخفض الاعتماد على النفط دون 20% (13/01/2016)، مقال منشور في جريدة الاتحاد، متوفر على الموقع: 2016= http://www.alittihad ae details.php?id=1757&y